# المقتطف اليومي

---

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الأربعاء ـ ٢٠١٩/١/٣٠م

# الأخبار والتقارير

## شؤون فلسطينية:


| | | |
|---|---|---|
| النخالة: السلطة لا تجرؤ أن تصيغ اتفاقاً وطنياً يتضمن اعترافاً بـ"المقاومة" (مقابلة) | مركز باحث للدراسات | ٣ |
| عباس يواصل إجراءاته نحو حكومة بلا «حماس» | الأخبار اللبنانية | ٧ |
| الفلسطينيون يدعون إلى نشر قوات دولية رداً على إيقاف مراقبي الخليل | الشرق الأوسط | ٨ |


## شؤون عربية:


| | | |
|---|---|---|
| الإستراتيجيات الإسرائيلية في استهداف المواقع الإيرانية بسوريا (تحليل) | الأناضول التركية | ١١ |
| أين إيران من تفاهمات روسية ـ إسرائيلية ومكاسب لهما في سوريا؟ | القدس العربي | ١٣ |
| الانسحاب الأمريكي من سوريا تحول لتوتر جديد مع تركيا | ستراتفور الأمريكي | ١٥ |
| مشرعون أمريكيون يحاولون إنهاء دعم بلادهم للسعودية باليمن | وكالة رويترز | ١٨ |


## شؤون إسرائيلية:


| | | |
|---|---|---|
| دراسة: الانسحاب من المنطقة C "خطر وجودي" على إسرائيل | عرب ٤٨ | ١٩ |
| غانتس يطلق حملته الانتخابية: تعزيز الاستيطان و"القدس الموحدة" ولا انسحاب من الجولان | العربي الجديد | ٢٢ |
| روسيا: ملتزمون بأمن إسرائيل القومي | وكالة معا | ٢٣ |
| جنرال «إسرائيلي»: روسيا الوحيدة القادرة على إخراج إيران من سوريا | وكالات أنباء | ٢٤ |
| تقرير إسرائيلي: نتنياهو يشارك في مؤتمر وارسو ضد إيران بحضور وزراء عرب | الشروق المصرية | ٢٥ |


## شؤون دولية:


| | | |
|---|---|---|
| مديرة CIA: إيران لا تزال ملتزمة شروط الاتفاق النووي رغم انسحاب واشنطن منه | فرانس برس | ٢٦ |
| إيران تؤكد وصول سلاح جديد إلى "المقاومة" في غزة ولبنان | وكالة سما | ٢٧ |


# المقالات والدراسات


| | | |
|---|---|---|
| الإصرار الأمريكي على صفقة القرن! | ناجي صادق شراب | ٢٨ |
| صفقة استغفال أم صفقة قرن! | رضوان الأخرس | ٣٠ |
| عن استقالة الحكومة الفلسطينية | عريب الرنتاوي | ٣٢ |
| العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير والتحول إلى الدولة | هنادي صلاح | ٣٤ |
| الأرض.. الصراع والمعركة | أنطوان شلحت | ٣٩ |
| سيناريو لضربة إسرائيلية و«انهيار مدروس» | طوني عيسى | ٤١ |
| المواجهة العسكرية الإسرائيلية للخطر الإيراني في سوريا دوافع واحتمالات (تقدير موقف) | المعهد الدولي للدراسات | ٤٣ |
| ماذا وراء قمة الشرق الأوسط في بولندا؟ | روبرت كولدا | ٤٨ |
| كيف ينتهي نظام عالمي.. وما الذي يأتي في أعقابه؟ (٢ ـ ٢) | ريتشارد هاس | ٥١ |
| مستقبل القوة الأميركية | إيشان ثارور | ٥٦ |

## النخالة: السلطة لا تجرؤ أن تصيغ اتفاقاً وطنياً يتضمن اعترافاً بـ"المقاومة" والمصالحة أصبحت مرتبطة بالعقل الإسرائيلي

**مركز باحث للدراسات . ٢٠١٩/١/٣٠**

أكد زياد نخالة الأمين العام لحركة الجهاد أن اتفاق أوسلو لم يكن اتفاقاً، بل هو صيغة بين المنتصر وبين المهزوم، حيث تمّ تجميع قوات المنظمة من كافة الدول التي كانت منتشرة فيها، وأُدخلت إلى فلسطين لتضبط إيقاع حركة الناس الرافضين للاحتلال.

وأضاف أن الشعب الفلسطيني ثار على اتفاق أوسلو، وقد شهدنا في عام ٢٠٠٠ انتفاضة كبرى، ونتائج هذا الاتفاق الكارثية نلمسها اليوم، حيث تحوّلت السلطة في رام الله إلى مجرّد أداة تتلقى الدعم والأموال من إسرائيل؛ حتى قنابل الغاز التي تواجه بها السلطة المتظاهرين في رام الله هي قنابل إسرائيلية. وبالتالي، تحوّلت السلطة الفلسطينية، للأسف، إلى شرطة قمع للمواطنين لصالح إسرائيل .

وتابع النخالة :"خلال ٢٥ عاماً فقدنا كلّ الضفة الغربية لصالح المستوطنات الإسرائيلية؛ فالضفة مساحتها ٦٠٠٠ كلم٢، لكن يتحرك الفلسطينيون في مساحة ٤٠ كلم٢ منها فقط".

وشدد لقد تحوّلت الضفة إلى مستوطنات وثكنات عسكرية. وبحسب المشروع الإسرائيلي، فإنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل عدد المستوطنين في الضفة إلى مليون مستوطن إسرائيلي.

**الحوار كاملاً:**

**س: بعد تسلّمكم منصب الأمين العام لحركة الجهاد شهدنا عدّة ردود فعل سلبية، وبالأخصّ من العدو الصهيوني، وذلك بوصفكم من القادة المتطرّفين، فما هو ردّكم على هذا الزعم؟**

ج: أنا لست متطرّفاً، بل فلسطيني مقاوم للاحتلال. وهذا التصنيف الذي يعتمده العدو الإسرائيلي لا ينطبق على الفلسطينيين؛ فالفلسطينيون شعبٌ وقع عليه ظلم كبير وسُلبت أرضه وحلّ مكانه شعب آخر. وبالتالي المطلوب من هذا الشعب أن يقاتل ويدافع عن حقّه بالحياة وعن أرضه، وإذا كان الذي يدافع عن أرضه يُعتبر متطرّفاً فأنا متطرّف. والفلسطيني يجب عليه أن يقاتل إسرائيل ويدافع عن شعبه ويبذل كلّ ما يملك، حتى الروح، في سبيل مقاومة هذا الاحتلال. تستطيع إسرائيل أن تقول عنّا ما تريد، ونحن نستطيع أن نفعل ما نريد.

وإذا كانت إسرائيل تعتبر أن المقاتل متطرّف، فهذا وسام شرف كبير لي أن أكون متطرّفاً في العقل الإسرائيلي، لأنّني أنحاز لقضية شعبي بكلّ ما أملك.

**س: أكدتم مراراً على حفظ المقاومة في فلسطين كخيار أوحد لتحرير الأرض؛ فهل ما زلتم متمسّكين بهذه الرؤية في ظلّ إصرار السلطة الفلسطينية على الرهان على خيار التسوية؟**

ج: بغضّ النظر عن موقف السلطة، وعن كلّ ما يُقال عن الوضع الفلسطيني، ليس أمام الفلسطينيين خيار إلاّ القتال إذا أرادوا العودة إلى فلسطين والعيش بكرامة. أما الطرق الأخرى، فهي لا تؤدّي إلى فلسطين.

إن إسرائيل عجزت عن خلق شرطة فلسطينية من المواطنين الفلسطينيين قبل اتفاق أوسلو. لكن، وبعد هزيمة منظمة التحرير في لبنان عام ١٩٨٢، استطاع الإسرائيلي أن يعقد معها اتفاقاً، بعد تشتيت قواها نتيجة العدوان على بيروت. وهذا الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير كان من أجل خلق شرطة فلسطينية تحكم المواطنين.

وفي الحقيقة، فإن اتفاق أوسلو لم يكن اتفاقاً، بل هو صيغة بين المنتصر وبين المهزوم، حيث تمّ تجميع قوات المنظمة من كافة الدول التي كانت منتشرة فيها، وأُدخلت إلى فلسطين لتضبط إيقاع حركة الناس الرافضين للاحتلال.

فيما بعد أثبتت التجربة أن إسرائيل لم تلتزم بهذا الاتفاق، لأنه لم يكن اتفاقاً قانونياً ولم يكن محمياً من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة، بل كان اتفاقاً بين طرف قوي وطرف ضعيف. لكن هذا الاتفاق مات في اللحظة التي تم فيها البدء بتنفيذه.

ولاحقاً، ثار الشعب الفلسطيني على اتفاق أوسلو. وقد شهدنا عام ٢٠٠٠ انتفاضة كبرى. ونتائج هذا الاتفاق الكارثية نلمسها اليوم، حيث تحوّلت السلطة في رام الله إلى مجرّد أداة تتلقى الدعم والأموال من إسرائيل ؛ حتى قنابل الغاز التي تواجه بها السلطة المتظاهرين في رام الله هي قنابل إسرائيلية. وبالتالي، تحوّلت السلطة الفلسطينية، للأسف، إلى شرطة قمع للمواطنين لصالح إسرائيل .

وخلال ٢٥ عاماً فقدنا كلّ الضفة الغربية لصالح المستوطنات الإسرائيلية؛ فالضفة مساحتها ٦٠٠٠ كلم٢، لكن يتحرك الفلسطينيون في مساحة ٤٠ كلم٢ منها فقط.

لقد تحوّلت الضفة إلى مستوطنات وثكنات عسكرية. وبحسب المشروع الإسرائيلي، فإنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل عدد المستوطنين في الضفة إلى مليون مستوطن إسرائيلي.

إن نتائج اتفاق أوسلو كانت هزيمة دفع ثمنها الفلسطينيون، ولم تستطع السلطة قيادة الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته المشروعة.

**ئ: خلال المواجهات العسكرية والشعبية مع الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة كان دور حركة الجهاد مميّزاً، فكيف تنظرون إلى استراتيجية مسيرات العودة ومدى تكاملها مع استراتيجية المقاومة العسكرية؟**

ج: الشعب الفلسطيني لديه روح مقاومة عالية؛ لكن للقيادات والفصائل دور كبير، إمّا في قيادة الشعب للنهوض ومقاومة الاحتلال، وإما في أخذه إلى اتجاه آخر.

فعندما يكون القائد مهزوماً في داخله لا يستطيع أن يستنهض شعبه لمقاومة الاحتلال؛ ونحن نستطيع (كقيادات وكفصائل) أن ننقل الشعب الفلسطيني إلى حالة المقاومة؛ وحركة الجهاد الإسلامي لها دور رئيس في ذلك. مسيرات العودة هي جزء من مسيرة الشعب؛ وهي انطلقت لتضيف للحالة المقاومة وسيلة جديدة؛ فالعالم بلغ من الوقاحة حداً بأن يقول إن الشعب الفلسطيني تخلّى عن وطنه. لذلك خرج هذا الشعب ليُعلن بمسيراته السلمية أنه ما زال متمسكاً بحق العودة وبالمقاومة.

وقد لبّت المسيرات أيضاً رغبة فئة من الشعب تعتقد أنها تستطيع أن تقنع العالم بحق العودة والحق في الحياة من خلال هذه المسيرات. لكن مسيرات العودة ليست هدفاً مركزياً، وليست هدفاً نهائياً. بل هي أداة من ضمن الأدوات التي يستخدمها الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال.

وأعتقد أنه لا خيار آخر أمام أيّ فلسطيني في العالم، مهما كانت الأسباب والمبرّرات، إلاّ المطالبة بحقّه في العودة وحقّه في وطنه.

لقد حاول العرب القيام بعدّة مبادرات سلام مع إسرائيل لكن مع الوقت أثبتت إسرائيل أنها لا تريد السلام. مثلاً، مبادرة السلام المصرية، أو اتفاق كامب دايفيد، لم يؤثّر على هيمنة إسرائيل في المنطقة؛ بل كان اتفاقاً على حساب الشعب الفلسطيني والشعب المصري، فيما استمرّت إسرائيل بعدوانها. كما أن مبادرة السلام العربية، التي كانت أخطر من وعد بلفور، لم تقبل بها إسرائيل، لأنها كانت تتضمن تنازلاً إسرائيلياً عن الضفة الغربية.

إذاً، إسرائيل لا تعطي فرصة للسلام، وهي دولة قامت على الاستيلاء على الأرض. وكلّ من ينادي بمشروع السلام مع إسرائيل يكون قد اختار طريق الهزيمة.

نحن أصحاب الأرض؛ ولا يليق بالشعوب العربية أن تستسلم أمام الغزو الصهيوني للمنطقة، والمدعوم من الغرب، وخاصة من قِبل الولايات المتحدة.

**س: رأينا الاهتمام المصري بالمصالحة الفلسطينية ورفع الحصار عن قطاع غزة، لكن لم يتم التوصل إلى أية نتائج؛ فما هو التصوّر الجديد لحركة الجهاد حول دفع خطوات المصالحة قُدماً دون المسّ بالثوابت المعلنة من قِبل فصائل المقاومة؟**

ج: طريق المصالحة كان مسدوداً لأننا لم نستطع أن نتوصل إلى اتفاق واضح ومحدّد؛ أي أننا لم نتوصل إلى مشروع وطني فلسطيني متوافق عليه. فالسلطة متمسكة بموقفها الذي يقوم على أساس اتفاق أوسلو، ولديها التزامات مع الإسرائيليين بأن لا يكون هناك سلاح ومقاومة.

أما الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها الجهاد، فهي ترفض صيغة اتفاق أوسلو. لذلك لا يمكن خلق برنامج مشترك بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة. ولأن الإسرائيلي حاضر في كلّ الملفات، فإن السلطة لا تجرؤ أن تصيغ اتفاقاً يتضمن اعترافاً بالمقاومة.

أما بالنسبة للدور المصري، فهو دور مهم؛ ونحن نحتاجه لتحسين الوضع الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة. لكن مصر تعترف بالسلطة كجهة شرعية تمثّل الشعب الفلسطيني؛ وبالتالي هي توافق على نهج السلطة في عقد اتفاق سلام مع إسرائيل.

كما أن مصر تعتبر أن قطاع غزة يشكّل تهديداً لأمن الحدود المصرية؛ والرؤية المصرية تتمثّل في الاستمرار بما يُسمّى عملية السلام مع إسرائيل.

لذلك، مصر تأخذ دور الوسيط المحايد (نسبياً) بين الفلسطيني في غزة والفلسطيني في الضفة، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين!

وأعتقد أن مصر لم تأخذ بعد دورها الطبيعي كأكبر دولة عربية عليها أن تدعم المقاومة بشكل واضح. لذلك ليست هناك إنجازات مصرية في موضوع المصالحة الفلسطينية.

ونحن كحركة جهاد نعتبر أن المصالحة يجب أن تتضمن برنامجاً سياسياً يحمي المقاومة ويتبنّاها. كما أننا نرفض اتفاق أوسلو. فكيف يُعقل أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تحكم في الضفة الغربية، حيث الإسرائيلي هو الحاكم، وتريد أن تحكم قوى المقاومة في قطاع غزة. لذلك لن تكون هناك مصالحة ضمن رؤية السلطة الفلسطينية.

إن هذا الإصرار من السلطة على التزامها باتفاق أوسلو، والذي لم يجنِ منه الشعب أية نتيجة، سيؤدّي إلى انفصال تاريخي وتهديد تاريخي لوحدة الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فإسرائيل هي المتحكمة بوحدة الجغرافيا، وبوحدة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

وبالتالي، لا تستطيع السلطة أن تُقدِم على أية خطوة لا توافق عليها إسرائيل، والمصالحة أصبحت مرتبطة بالعقل الإسرائيلي. إن إسرائيل تعمل على الاستيلاء الكامل على الضفة الغربية، وإنهاء دور السلطة في الضفة، وجعل قطاع غزة الهوية السياسية للشعب الفلسطيني. وللأسف هناك تعاون عربي كبير في هذا الاتجاه.

**س: بعد انتخابكم على رأس قيادة حركة الجهاد الإسلامي، قيل الكثير عن تمويل وتوجيه إيراني سياسي وعسكري و(مذهبي) لكم؛ فكيف تردّون على هذه المزاعم؟**

ج: من الواضح أن المقاومة الفلسطينية محاصرة من الجميع، باستثناء الجمهورية الإسلامية التي انفتحت على القضية الفلسطينية منذ نجاح الثورة الإسلامية، فحوّلت سفارة إسرائيل إلى سفارة فلسطين، واستقبلت ياسر عرفات. وكانت حركة فتح أوّل من أقام علاقات مع إيران.

وإيران اليوم هي الدولة الوحيدة التي تدعم الفلسطيني، وهي تدفع ثمن هذا الدعم من خلال الحصار المفروض عليها من الولايات المتحدة ودول أخرى. ومع الأسف، أن الدول العربية لا تدعم الشعب الفلسطيني؛ لكنها تحاسبه إذا تلقّى الدعم من إيران.

أما بالنسبة للجانب المذهبي، فقد زُجّ به في هذا الإطار، وهو لا وجود له. فالإيرانيون لا يسعون إلى تشييع أهل السنّة في فلسطين، ولا أهل فلسطين يسعون إلى التشيّع.

وباعتقادي، الخارطة المذهبية لا يجب المساس بها أبداً. لكن يجب أن يكون هناك حدٌ أدنى من التعايش والالتقاء والتقارب على قاعدة أننا مسلمون. والحديث عن الموضوع المذهبي مُبالغ فيه؛ وهذه المبالغة ليست بعيدة عن المؤامرات التي تُحاك ضدّنا.

إن دعم إيران لنا وللفصائل الأخرى لم يكن يوماً على أساس مذهبي، ونحن مستمرّون في هذه العلاقة الأخويّة. وأستطيع القول إن كلّ ما تتمتع به المقاومة من إمكانيات هو بفضل دعم الجمهورية الإسلامية لها.

**س: يسعى الحلف الأميركي ـ الصهيوني إلى تصفية القضية الفلسطينية بتواطؤ ودعم عربي من خلال ما سُمّي بصفقة القرن، فهل هناك استراتيجية واضحة لحركة الجهاد الإسلامي لإفشال هذا المشروع؟**

ج: هناك عنوانان أساسيان للولايات المتحدة في المنطقة هما: النفط و إسرائيل، ومن الممكن أن اهتمام الولايات المتحدة بالنفط لم يعد كبيراً، لكن ستبقى الولايات المتحدة والغرب داعمين بقوّة لإسرائيل ومنذ إنشاء الكيان الصهيوني يحاول الغرب جعله جزءاً من هذه المنطقة من خلال مشاريع السلام. ومن هذه المشاريع صفقة القرن التي يحاول ترامب من خلالها حماية إسرائيل وتثبيتها في المنطقة.

أما بالنسبة للتواطؤ العربي، فهو أصبح واضحاً بعد استهداف سوريا واستهداف المقاومة في المنطقة. كما أصبح واضحاً الانفتاح العربي على المشروع الإسرائيلي، وبدء إعلان العلاقات مع الكيان الصهيوني. كما أن بعض الدول العربية أصبحت تتحدث بإيجابية عن إسرائيل، وأنها أصبحت جزءاً من المنطقة. وبالتالي، إن مجرّد الاعتراف بإسرائيل هو إعلان لهزيمة العرب أمام المشروع الإسرائيلي.

إن النظام العربي كنظام هُزم أمام المشروع الصهيوني، وتُرك الفلسطينيون لوحدهم في مواجهة هذا المشروع. ولا خيار أمام الشعب الفلسطيني إلاّ المقاومة، وأن لا يتنازل أمام الانفتاح العربي المخزي على إسرائيل.

إن كلّ ما يحدث في المنطقة هو من أجل تثبيت إسرائيل، سواء أُطلِق على هذا المشروع "صفقة القرن" أو غير ذلك. ونجاح هذا المشروع أو فشله يعتمد علينا كفلسطينيين وعلى المقاومة في فلسطين، ويعتمد على الأحرار في المنطقة والداعمين للمقاومة، كحزب الله وإيران. كما أن دور سوريا في دعم المقاومة مهم أيضاً.

لكن، نحن كفلسطينيين لدينا خيبة أمل كبيرة من النظام العربي على مستوى الدعم والتأييد والاحتضان.

إذاً، مشكلتنا لم تعد مع إسرائيل فقط، بل مع هذا النظام العربي الذي صُمّم لامتصاص تداعيات وجود إسرائيل في السابق كان الحديث عن الأردن أنها دولة أُنشِئت للهدف المذكور؛ ولكن يبدو اليوم أن النظام العربي قد تمّ تفصيله لامتصاص سيطرة إسرائيل على فلسطين.

وبالتالي، نحن ندفع ثمن ضعف النظام العربي أمام إسرائيل ، لكنّنا سنواجه "صفقة القرن" وأية صفقة أخرى تهدف لتصفية القضية الفلسطينية، أو لترسيخ سيطرة إسرائيل على ما تبقّى من فلسطين.

---

## عباس يواصل إجراءاته نحو حكومة بلا «حماس»

**الأخبار . ٢٠١٩/١/٣٠**

في خطوة متوقعة، قَبِل رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، استقالة حكومة «الوفاق الوطني»، ورئيسها، رامي الحمدالله، مكلفاً إياها تسيير الأعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك عقب تسلمه قرار «الوفاق» وضع استقالتها «تحت تصرفه». وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه عباس إلى تشكيل «حكومة سياسية» من فصائل «منظمة التحرير» قبيل انتخابات تشريعية جديدة، على أن تستثنى حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» من الحكومة والانتخابات.

وفي ظل أن استقالة «الوفاق» شكلية، والخروج المرن للحمدالله كان متوقعاً، فإن ما يعيق خطوة «أبو مازن» رفض الجبهتين «الشعبية» و«الديموقراطية» المشاركة في الحكومة المقبلة (راجع عدد الأمس). لكن عباس أزاح

من طريق «الشعبية» أحد أسباب اعتراضها عندما قرر مساء أول من أمس وقف العمل بقانون «الضمان الاجتماعي» الذي أثار تظاهرات كبيرة في الضفة منذ أشهر، معيداً إياه إلى النقاش والتعديلات من جديد، على أن للجبهة أسباب اعتراض أخرى يعمل على حلّها.

في المقابل، قالت «حماس» إنّها لن تمنح شرعية لأي حكومة مقبلة «من دون توافق وطني»، مضيفة أن إعلان «تشكيل حكومة جديدة هو إقرار بالمآسي والكوارث التي تسببت فيها حكومة الحمدالله» التي تشكلت عقب اتفاق «الشاطئ» للمصالحة عام ٢٠١٤. وفي شأن متصل، أعلنت الحركة أمس أنها تلقت دعوة لزيارة روسيا مطلع الشهر المقبل، وهي تختلف عن الدعوة الرسمية التي تلقاها قائد الحركة، إسماعيل هنية، قبل نحو شهرين من الخارجية الروسية.

هذه الدعوة، وفق بيان «حماس»، أتت من «معهد الدراسات الشرقية (حكومي)» لزيارة العاصمة موسكو مطلع الشهر المقبل. وأضاف البيان أن «اللقاء سيبحث قضايا عدة، منها الوضع الداخلي الفلسطيني، وإمكانية إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني»، لكن الحركة رأت أن إعلان عباس حكومة فلسطينية جديدة بعيداً من التوافق «محاولة لضرب أي إنجاز للمصالحة بما في ذلك المبادرة الروسية المرتقبة».

وكان السفير الفلسطيني لدى موسكو، عبد الحفيظ نوفل، قد قال إن هناك حواراً مرتقباً بشأن المصالحة يجمع عدداً من الفصائل في روسيا في ١١ شباط/ فبراير المقبل، موضحاً أن الفصائل المدعوة هي «فتح» و«حماس» والجبهتان «الشعبية ـ القيادة العامة»، و«فدا»، و«جبهة النضال الشعبي»، و«المبادرة الوطنية».

من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أن رام الله تنوي في سلسلة العقوبات المقررة بحق غزة (راجع عدد أمس) قطع رواتب ٤٩٠٠ من أسر شهداء وأسرى «حماس» لتوفير نحو ١٠ ملايين شيكل (١٠٠ دولار = ٣٦٦ شيكل)، على أن تحول هذه الأموال لزيادة رواتب موظفي رام الله في القطاع لتصير بنسبة ٧٥% بدلاً من ٤٠% حالياً. وأفادت مصادر بأن القرار اتخذته لجان عدة منها لجان أمنية وصدّق عليه «أبو مازن»، ثم أَبلغ وزير الشؤون المدنية ،حسين الشيخ، القرار، لوزير المالية، شكري بشارة، في التاسع عشر من الشهر الجاري، على أن ينفذ الشهر المقبل.

إلى ذلك، استشهد سمير غازي النباهين (٤٧ عاماً) عصر أمس متأثراً بجروحه التي أصيب بها الجمعة الماضية خلال قمع العدو «مسيرات العودة» شرق مخيم البريج (وسط القطاع). وذكرت وزارة الصحة في بيان مقتضب أن النباهين أصيب بقنبلة غاز في الوجه، وبقي في قسم «العناية المكثفة» حتى استشهاده.

---

## الفلسطينيون يدعون إلى نشر قوات دولية رداً على إيقاف مراقبي الخليل

**الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/١/٣٠**

دعا الفلسطينيون، الأمم المتحدة إلى نشر قوات حماية دولية في الأراضي الفلسطينية، رداً على قرار إسرائيل إنهاء عمل بعثة التواجد الدولي في مدينة الخليل في الضفة الغربية.

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات: ان «المطلوب من الأمم المتحدة، إيجاد آليات فورية لتنفيذ قرارها بالحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة بما فيها القدس الشرقية؛ حفاظاً على حياة أبناء الشعب الفلسطيني وضمان سلامتهم وأمنهم حتى إنهاء الاحتلال» مضيفاً: «المطلوب ليس ضمان استمرار وجود البعثة في الخليل فحسب، بل ونشر قوات حماية دولية دائمة في فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حتى إنهاء الاحتلال».

ووصف عريقات قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو عدم تجديد ولاية التواجد الدولي المؤقت في الخليل TIPH «باحتقار واضح للأمم المتحدة والنظام الدولي وقوانينه وقيمه».

وقال: «إنها خطوة نحو نقض وإلغاء إسرائيل جميع الاتفاقيات، وخطوة أخرى استباقية للضم غير القانوني للضفة الغربية وترسيخ المشروع الاستعماري تجاه فرض مشروع (إسرائيل الكبرى) على أرض فلسطين التاريخية».

وحذر عريقات بأن «هذا القرار يعد بمثابة دعوة مفتوحة لارتكاب المزيد من المجازر بحق الشعب الفلسطيني وإطلاق المستوطنين على أبناء شعبنا دون رقيب أو حسيب، ولا سيما أن بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل أنشئت بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي المروعة عام ١٩٩٤ بقرار مجلس الأمن ٩٠٤؛ وذلك تعبيراً عن الصدمة والإدانة الدولية العارمة من هذه المجزرة التي نفذها أحد قادة الحركات الاستيطانية، التي خلفت ٥٠ شهيداً من المدنيين الفلسطينيين الآمنين، وإصابة المئات. وقد دعا القرار نفسه إسرائيل، إلى مصادرة أسلحة المستوطنين الإسرائيليين؛ لمنعهم من ارتكاب جرائم أخرى بحق الشعب الفلسطيني».

وكان عريقات يرد على تصريحات لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أكد فيها أن إسرائيل لن تمدد تفويض مجموعة المراقبين الدوليين في الخليل. وقال نتنياهو: «لن نسمح لاستمرار قوة دولية تعمل ضدنا»، مؤكداً أنه سيتم إخراج القوة الدولية من الخليل. ولم يتطرق نتنياهو إلى تفاصيل حول الخلافات، لكن قراره جاء على خلفية اتهامات إسرائيلية متصاعدة للبعثة الدولية، بالانحياز للفلسطينيين ومهاجمة إسرائيل ومستوطنين في المدينة.

ودأبت إسرائيل على مهاجمة البعثة طيلة العام الماضي إلى الحد الذي اتهمت معه وزارة الخارجية الإسرائيلية البعثة الدولية باعتماد روايات أحادية عن الوضع في الخليل. وقالت نائب وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حوتوفيلي، إنه لا توجد حاجة إلى مثل هذه القوة. وكانت حوتوفيلي خاطبت نتنياهو مرات عدة، بضرورة إنهاء وجود القوة على خلفية شكاوى متعددة للمستوطنين.

وقالت حوتوفيلي: إن «وجود مراقبي قوة (تيف) في الخليل، يسبب ضرراً كبيراً لجنود الجيش الإسرائيلي والسكان اليهود في المدينة، ويتعارض مع المصالح الإسرائيلية، بينما تتجاهل بشكل صارخ النشاط الإرهابي الفلسطيني في المنطقة». واتهمت حوتوفيلي أفراد القوة بممارسة العنف الفعلي ضد اليهود.

وهو نفس موقف وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان، الذي أرسل إلى نتنياهو، يقول إنه حصل على تقرير يؤكد قيام ناشطي بعثة التواجد المؤقت بالإساءة إلى المستوطنين والجيش في المدينة، قائلاً: إنهم يرتكبون سلسلة من الإجراءات «غير القانونية».

وفي شهر يوليو (تموز) الماضي، بثت قناة «حداشوت» الإسرائيلية تقارير اتهمت فيها أفراداً في القوة الدولية بالاعتداء على مستوطنين. واستدعى نتنياهو في أعقاب ذلك مدير التواجد الدولي المؤقت في الخليل، اينار جونسن، لكنه لم ينهِ تفويضها. وفي الأسبوع الماضي، أصدرت الشرطة تقريراً ادعت فيه أن أعضاء التواجد الدولي المؤقت في الخليل «يخلقون عمداً احتكاكات من أجل تبرير أجورهم المرتفعة». وادعى التقرير أيضاً أن المجموعة تعرقل عمل الجنود على الحواجز المحلية وكثيراً ما يتواجهون مع الجنود. وتعمل البعثة المكونة من قوات مدنية غير مسلحة من دول الدنمارك، وإيطاليا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، وتركيا، على مراقبة الوضع في مناطق محددة في الخليل، وتقوم بكتابة تقارير تشاركها مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وتقول البعثة: إن مهمتها تنحصر في إعادة حياة طبيعية في المدينة. وهذه البعثة، هي الوحيدة الدولية العاملة في الأراضي المحتلة، ويتطلب استمرارها تجديد التفويض لها من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين، مرتين كل عام في يناير (كانون الثاني) ويوليو. وإذا لم يجدد نتنياهو هذه المرة، فإنها ستغادر خلال أيام.

وسارع قادة المستوطنين في الخليل ومسؤولون متشددون للإشادة بقرار نتنياهو. وقال اردان: «إنهم (أفراد القوة) متعاونون مع منظمات متطرفة ونادوا إلى نزع شرعية إسرائيل».

وقال عضو حزب البيت اليهودي، موتي يوغيف: إن مجموعة المراقبين «مؤلفة من كارهي إسرائيل، أحادية الطرف وحتى آذت مؤخراً يهوداً وأملاكاً يهودية في الخليل». وعلق مجلس «يشاع» الاستيطاني بقوله: «إنه من المهم والجيد أن المنظمة الفعالة ضد الدولة منذ سنوات كثيرة، لن تكون بعد جزءاً من المشهد في المنطقة». لكن في الأراضي الفلسطينية توالت ردود الفعل المنددة.

من جهته، قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة: «إن ذلك تخلٍ عن تطبيق اتفاقيات وقّعت برعاية دولية، وتخليها عن الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات، وهو أمر مرفوض، ولن نقبل به إطلاقاً». وأضاف: «هذا دليل للمجتمع الدولي، بأن إسرائيل لا تحترم قرارات الشرعية الدولية، والاتفاقيات الموقّعة معها برعاية دولية، وهو استمرار لسياسة التصعيد الإسرائيلية ضد شعبنا وأرضنا».

أما عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صالح رأفت، فرأى أن القرار يأتي في سياق الصراع الانتخابي «ويعكس التطرف الذي تنتهجه دولة الاحتلال اتجاه شعبنا وانتهاكاتها وجرائمها التي تحاول أن تحجبها عن أعين العالم».

وأضاف: «إن قرار إنهاء عمل البعثة الدولية هو نهج تتبعه إسرائيل في نقضها المواثيق والاتفاقيات الدولية وعدم التزام بالقرارات الأممية». وتابع: «إننا في القيادة الفلسطينية سنواصل اتصالاتنا مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لوقف هذا القرار».

وبحسب وزير الخارجية رياض المالكي، فإن إلغاء قرار نتنياهو يقع على عاتق المجتمع الدولي المطلوب منه العمل على إجبار إسرائيل بالالتزام بالاتفاق الخاص بوجود البعثة الدولية المؤقتة في مدينة الخليل.

---

## الإستراتيجيات الإسرائيلية في استهداف المواقع الإيرانية بسوريا (تحليل)

**الأناضول التركية ـ ٢٠١٩/١/٣٠**

من بين أبرز المتغيرات ذات التداعيات غير المحسوبة، قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ سحب قوات بلاده من سوريا على الرغم من "التراجع" والضبابية في الموقف النهائي من القرار الذي "قد" لا يطبق حتى مع سحب أعداد كبيرة من الآليات والمعدات القتالية إلى العراق.

دفع قرار الرئيس الأمريكي إسرائيل لإعادة رسم إستراتيجياتها العسكرية لمنع إيران والقوات الحليفة لها من تعزيز تموضعها على الأراضي السورية بما تعتقد إسرائيل أنه يشكل تهديدا وخطرا على أمنها الوطني.

تعتمد إيران في نشاطاتها العسكرية خارج الحدود على قوة فيلق القدس، المسؤول عن العمليات الخاصة للحرس الثوري الإيراني خارج الحدود، ومجموعات شيعية مسلحة عراقية وأفغانية وسورية وباكستانية ومن دول أخرى، إضافة إلى ذراعها الأقوى في المنطقة، حزب الله اللبناني، لإنشاء موطئ قدم في هضبة الجولان السورية وجنوب لبنان على الحدود مع إسرائيل.

وتعتقد إيران أن تحالفها العميق مع سوريا والذي يمتد إلى حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ووقوف سوريا إلى جانبها في حربها على العراق، هو التحالف الأعمق والأكثر خدمة لمشروعها في الهيمنة على المنطقة والحصول على موطئ قدم "مضمون" على شواطئ البحر الأبيض المتوسط على الساحلين السوري واللبناني.

كما أن إيران التي ترى أنها تقود "محور المقاومة" ضد إسرائيل والهيمنة الأمريكية في المنطقة، تجد من مصلحتها الإستراتيجية إدامة التحالف مع سوريا والوقوف إلى جانب نظامها ضد المعارضة التي تحاول الإطاحة به منذ آذار/مارس ٢٠١١.

ولإيران تواجد عسكري ونفوذ تقليدي في جنوب لبنان على الحدود مع إسرائيل، وهي خاضعة لسيطرة ونفوذ حزب الله اللبناني، وفي سوريا على خطوط وقف إطلاق النار في هضبة الجولان حيث تنتشر مجموعات شيعية مسلحة حليفة لإيران، وأيضا في قطاع غزة الخاضع لسيطرة حركة حماس؛ وهي جبهات ثلاث يتحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي عن ضرورة مواجهتها للحفاظ على أمن إسرائيل ووجودها الذي حذّر أكثر من مرة بقدرة إسرائيل على الوصول إلى "كل من يسعى لإلحاق الضرر بها".

أما الإستراتيجيات الإسرائيلية فتركز، وفق ما يتحدث عنها مسؤولون إسرائيليون، على منع "أي" تواجد عسكري إيراني على الأراضي السورية، سواء العسكري أو شبه العسكري التابع للحرس الثوري الإيراني، بما في ذلك المنشآت العسكرية التي أقامتها إيران على الأراضي السورية بعد تدخلها المباشر إلى جانب قوات النظام منذ عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى انتشار القوات الحليفة لإيران من المجموعات الشيعية المسلحة أو من حزب الله اللبناني على الأراضي السورية، أو بالقرب من الحدود مع إسرائيل كأولوية.

وتعتقد إسرائيل أن العدو الرئيسي لها في المنطقة، هي إيران التي تعمل على تطوير أسلحة نووية وكثيرا ما هدد مسؤولون إيرانيون كبار بتدمير إسرائيل وإزالتها من الوجود.

لم تهتم إسرائيل بمعالجة الوجود الإيراني عسكريا في سوريا إلا بدءا من العام ٢٠١٧، حين باشرت باستهداف مواقع تابعة للحرس الثوري أو القوات الحليفة، بما فيها مواقع مشتركة مع قوات النظام السوري.

تركز إسرائيل على منع تواجد عسكري إيراني دائم في سوريا والحد من بناء مصانع تطوير الأسلحة والصواريخ متوسطة المدى التي ترى فيها إسرائيل تهديدا جديا لأمنها ووجودها.

وتحاول إسرائيل من خلال مواصلة الضربات الجوية والصاروخية منع تطوير أو نقل الأسلحة والذخيرة الإيرانية إلى حليفها في لبنان، حزب الله اللبناني، كما تواجه إسرائيل منذ عدة أسابيع تحدي القضاء على أنفاق لحزب الله على جبهتها الشمالية مع لبنان.

وفق معطيات واقع تعامل إيران مع مئات الضربات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت مواقع تواجدها هي والقوات الحليفة لها على الأراضي السورية، فإن احتمالات المواجهة الإيرانية الإسرائيلية على الأراضي السورية تبدو مستبعدة تماما في المدى المنظور.

اقتصرت الردود الإيرانية على المزيد من التحذيرات والتهديدات لإسرائيل في أعقاب كل ضربة يتلقاها الحرس الثوري والقوات الحليفة له على الأراضي السورية، وآخرها الضربات الجوية والصاروخية يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير التي قتل فيها ١٢ إيرانيا وأكثر من ٢٦ شخصا آخرين من القوات الحليفة لها والقوات السورية.

وليس بعيدا عن الردود الإيرانية المعتادة، فإن مسؤولي النظام السوري يكتفون أيضا بإطلاق التهديدات ضد إسرائيل بعد أي ضربات تتعرض لها مواقع قوات النظام أو القوات الإيرانية والقوات الحليفة لها.

وفي أحدث التصريحات السورية، تحدث مندوب سوريا في الأمم المتحدة متسائلا عما إذا كان على سوريا أن ترد على الضربات الإسرائيلية باستهداف مطار بن غوريون الإسرائيلي في تل أبيب.

ثمة احتمالات "متواضعة" لاضطرار إيران للرد على الضربات الإسرائيلية في العمق الإسرائيلي والاكتفاء بتوجيه القوات الحليفة لها "لإزعاج" الإسرائيليين في المستوطنات القريبة من خطوط التماس سواء في الجولان السوري أو جنوب لبنان أو في قطاع غزة.

وتعلن إيران مرارا أنها مستعدة لمواجهة إسرائيل والرد عليها مهددة بإزالتها من الخريطة.

وأعلن قائد القوات الجوية الإيرانية في رده على الضربات الإسرائيلية على مواقع إيرانية في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أن بلاده مستعدة لحرب حاسمة للقضاء على إسرائيل.

في ٢٤ كانون الثاني/يناير، فتحت "قوات" تتمركز على خط وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل في هضبة الجولان، نيران أسلحتها على دورية إسرائيلية ردت عليها بالمثل دون وقوع إصابات بين الطرفين.

سبق ذلك، إطلاق صاروخ إيراني في ٢٠ كانون الثاني/يناير ردت عليه إسرائيل بسلسلة من الضربات الجوية على مواقع إيرانية وسورية جنوب العاصمة دمشق ومطارها الذي أصابته سبعة صواريخ إسرائيلية من أربع طائرات كانت تحلق فوق البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل اللبنانية.

استهدفت الضربات الإسرائيلية في موجتها الأخيرة، أهدافا عسكرية إيرانية سورية مشتركة جنوب العاصمة دمشق وبطاريات الدفاع الجوي ومواقع خاصة بفيلق القدس في أنحاء متفرقة من سوريا جاوزت ٣٧ موقعا مستهدفا، من بينها مواقع تابعة للاستخبارات الإيرانية ومعسكرات تدريب للمجموعات الشيعية المسلحة.

جاءت الضربات الإسرائيلية ردا على إطلاق صاروخ إيراني أرض أرض متوسط المدى على الأراضي الإسرائيلية فشل في الوصول إلى هدفه بعد اعتراضه من منظومة الدفاع الصاروخية (القبة الحديدية) قبل يوم واحد فقط من الرد الإسرائيلي.

وفي غياب أي رد عسكري سواء إيراني مباشر أو عبر القوات الحليفة، هدد قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليماني بشن هجوم واسع داخل الأراضي الإسرائيلية قبل انتخابات ٩ نيسان/أبريل القادم لإسقاط رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الانتخابات.

في خريف عام ٢٠١٧، كشفت إسرائيل أنها نفذت أكثر من ١٠٠ ضربة على مواقع إيرانية في سورية وأرتال نقل الأسلحة والمعدات لحليفها في لبنان، وبلغت وفقا لتقارير إسرائيلية، أكثر من ٢٠٠ ضربة خلال عام ٢٠١٨.

لكل من إيران وإسرائيل وسائل ردع متبادل تميل كفتها لصالح إسرائيل القادرة على شن ضربات جوية وصاروخية مكثفة دون الدخول ضمن مدى الدفاعات الجوية المحتملة في سوريا، في ذات الوقت الذي تمتلك إسرائيل درعا صاروخيا (القبة الحديدية) يحول دون وصول الصواريخ الإيرانية إلى المدن الإسرائيلية بينما لا يعتقد أن القوات الجوية الإيرانية تمتلك ما يكفي من الطائرات الحديثة والتقنيات المتطورة التي تجنبها وسائط الدفاع الإسرائيلي المضادة للجو.

إلا أن امتلاك إيران لأكثر من ١٥٠ ألف صاروخ في مخازن تابعة لحزب الله، وفق تقارير إسرائيلية، يمكن لها إذا استخدمت بكثافة إطلاق عالية أن تربك الدفاعات الجوية الإسرائيلية واحتمالات سقوط أعداد منها على المدن والمنشآت الإسرائيلية، وهو ما تعتقد إيران أن إسرائيل سترد عليه بقوة في العمق الإيراني، ما يجعل الوضع ثابتا على ما هو عليه حتى إشعار آخر.

---

## أين إيران من تفاهمات روسية ـ إسرائيلية ومكاسب لهما في سوريا؟

**القدس العربي ـ ٢٠١٩/١/٣٠**

اعتبر القائد السابق لسلاح الجو الإسرائيلي أمير إشل أن القوة العسكرية العظمى لإسرائيل غير قادرة على إخراج الإيرانيين من سوريا، معرباً عن ثقته بان «روسيا هي الوحيدة القادرة على فعل ذلك» في حين يرى مراقبون ان الجانبين الإيراني والإسرائيلي مرتبطان بعلاقة تسير في خطوط متوازية ويجمعهما هدف تقسيم سوريا، وإن تضاربت المصالح، اذ فتحت إسرائيل المجال السوري على مصراعيه خلال سنوات الثورة السورية امام التدخل

الايراني، فيما فسر الخبراء هذه التصريحات بأنها نتيجة لتفاهمات روسية – إسرائيلية من أجل الحصول على مكاسب أكبر تصب في مصلحة الطرفين.

إشل، الذي كان يعمل قائداً للقوات الجوية حتى عام ٢٠١٧، كعضو في مائدة مستديرة في معهد أبحاث الأمن القومي، قال: «لا اعتقد أن إسرائيل على حافة أي حرب»، لكنه أضاف «أعتقد أنه يجب علينا ألا نخدع أنفسنا، يمكن للمرء أن يتطور، ورأينا ذلك مع إطلاق صاروخ على جبل الشيخ». التصريحات الإسرائيلية تزامنت مع تأكيد إيران على متانة علاقاتها مع روسيا، وقال المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية اللواء سيد حسن فيروز آبادي إنه، نظراً لظروف المنطقة وأوروبا، فإن القيادة الروسية لن تتفق ضد مصالح إيران.

**وجهان لعملة واحدة**

الباحث المتخصص في الشأن الإيران، د. علاء السعيد رأى ان إيران وإسرائيل وجهان لعملة واحدة، تربطهما وحدة الهدف مضيفا لـ«القدس العربي» ان إسرائيل لم تترك إيران تتوغل في سوريا بل تركت إيران من أجل تخريب سوريا والحرب بدلاً منها للقضاء على مكونات الثورة السورية والتي ارتأت إسرائيل انها لو نجحت ستشكل خطورة على أمنها وتلك التصريحات في هذا التوقيت نتيجة لتفاهمات روسية صهيونية من أجل الحصول على أكبر مكاسب للطرفين على حساب الشعب السوري. واستعبد الخبير في المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية لـ«القدس العربي» أي خلافات او اشتباكات بين الطرفين الروسي والإيراني لوجود تفاهمات وصفها بالكبيرة جداً وتنازلات «تمت من الجانب الايراني في حصة إيران في نفط بحر قزوين وإن كان قد تم تناقل الخبر بالفعل إلا أنه لم يتم تأكيده من أي من الطرفين».

وحول حديث القائد السابق لسلاح الجو الإسرائيلي عن قصور إسرائيل عن إخراج الإيرانيين من سوريا، وخروج ايران من تحت السيطرة ما عدا القوة الروسية قال الخبير في الشأن الإيراني ان طهران لم تخرج عن الحد المسموح لها به والدور المرسوم نظير الحصول على مكاسب أخرى تم الاتفاق عليها مسبقًا، وهي عدم المساس بالتواجد الإيراني في العراق والذي لن تتنازل عنه إيران نهائياً والذي تعتبره كنزاً اقتصادياً، وبوابة خلفية للخلاص من أي عقوبات مباشرة يتم فرضها عليها ولكن التواجد في سوريا كان من أجل فتح طريق لإيران لتصدير نفطها من خلال طريق آمن يمر عبر العراق ثم سوريا ووصولاً للبحر المتوسط ولكن أمريكا تركت لإيران ذلك من خلال الاستثناءات في العقوبات التي تمت والتي سمحت لإيران باستخدام العراق وموانئها لتصدير النفط الإيراني. وحسب المؤشرات فإن ايران تؤدي الدور المرسوم لها من قبل الغرب تمامًا ولا تستطيع الخروج عن ذلك المسار المرسوم لها من أجل عدم المساس باحتلالها للعراق واستخدام العراق كحديقة خلفية لها.

ولفت المتحدث الى أوجه الشبه بين الجانبين قائلاً «الكيان الصهيوني يحتل فلسطين العربية والإيراني يحتل الأحواز العربية والتي تقدر مساحتها بست عشرة مرة مثل فلسطين، كما ان الكيان الصهيوني يقتل في العرب كذلك نظام الملالي يقتل في عرب الأحواز، إسرائيل دولة قائمة على معتقد ديني وكذلك إيران بعد الثورة الخمينية، إسرائيل تريد إقامة دولتها الكبرى من النيل إلى الفرات كذلك نظام الملالي يريد إقامة دولة العدل الإلهية». وأضاف: يكفينا ما صرح به مؤخراً رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء باقري

قوله «لولا وجود اللواء سليماني، وأمثاله لكانت مراقد الأئمة والأضرحة المقدسة تعرضت إلى الإساءة وتلك كانت حجة إيران التدخل في سوريا من أجل حشد ميلشياتها من الحشد الشعبي وحزب الله».

**تناقض ومقايضات**

اللواء فيروز آبادي، قال الثلاثاء في حوار مع وكالة «إرنا»، إنه «نظراً للعلاقات السياسية والجيوسياسية العريقة بين إيران وروسيا، وتأكيد زعماء البلدين على ذلك، فإن التعاون بين طهران وموسكو قائم بشكل جيد». واستبعد القيادي الإيراني وجود أي اتفاق أو تعاون روسي – إسرائيلي ضد الانتشار العسكري الإيراني في سوريا: وقال «آبادي»: «لا يتوقع أن يقوم القادة الروس بالاتفاق فيما بينهم ضد مصالح الجمهورية الإسلامية». تصريحات المسؤول الإيراني المؤكدة على عمق التعاون مع موسكو، جاءت بعد أيام قليلة فقط، من انتقادات حادة وجهها رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني «حشمت الله فلاحت بيشه» للحليف الروسي بعد الغارات الإسرائيلية ضد مواقعه في سوريا، وقال في مقابلة مع وكالة «إرنا» الرسمية الخميس الماضي، «روسيا قامت بتعطيل نظام الدفاع الجوي إس- ٣٠٠ خلال الهجمات الأخيرة على سوريا».

في حين اعتبر الباحث في مركز «طروس» لدراسات الشرق الأوسط جلال سلمي، التصريحات الإسرائيلية تصب في خانة المقايضات بين تل أبيب وموسكو في الملف السوري، وأن إسرائيل ستقوم بدفع المصالح الروسية إلى الواجهة وتقديم ما يلزم لتثبيتها في المنطقة، مقابل قيام الساسة الروس بتحجيم الانتشار الإيراني بالقدر الذي لا يشكل أي مخاطر على الجيش الإسرائيلي. وقال «سلمي» لـ «القدس العربي»: لا يمكن التعويل كثيراً على التصريحات العلنية، وما قاله المستشار الأعلى للقائد العام للقوات الإيرانية، اللواء «حسن فيروز»، هو بمثابة الدفاع عن النفس، وأن العلاقات بين طهران وموسكو لا تزال متماسكة بقوة، رغم وجود خلافات بين الجانبين، والمصالح الاستراتيجية بين الحليفين أكبر من سوريا.

العلاقات الإيرانية – الروسية، يمكن تصنيفها من النواحي الاستراتيجية لصالح موسكو وليس لصالح طهران، بمعنى أن بوتين هو الطرف الذي يحدد متى تكون هذه العلاقة محورية ومتى تكون غير ذلك، في حين أن السياسة الإيرانية – بحسب الباحث سلمي – تسعى جاهدة للحفاظ على العلاقات الروسية كونها تمدها بغطاء دولي، وقوة تسمح لها بحرية الحركة والمناورة في الملفات الحساسة، إلا أن موسكو تستخدم الانتشار الإيراني كمساند إقليمي لتنفيذ مصالحها بأقل الخسائر أو حتى التكاليف. وفي المحصلة لا يمكن اعتبار التصريحات الإسرائيلية والإيرانية إلا مجرد تصريحات عامة لا تأثير فعلياً لها، دون أن يستبعد المصدر أن تظهر الأيام المقبلة الشرخ الإيراني الروسي مهما حاولت أطرافه إخفاء واقعه.

---

## الانسحاب الأمريكي من سوريا تحول لتوتر جديد مع تركيا

**ستراتفور . ٢٠١٩/١/٣٠**

منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن انسحاب الولايات المتحدة من سوريا، في ديسمبر/كانون الأول، تحول ما اعتبرته تركيا في البداية فرصة أخرى بين الحليفين في حلف "الناتو" إلى ملف خلاف جديد.

وبالنسبة لحكومة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، قدم الانسحاب الأمريكي بشكل رمزي فرصة لتركيا للقضاء عسكريا على وحدات حماية الشعب الكردية "واي بي جي"، التي طالما اعتبرتها أنقرة منظمة إرهابية، لكن واشنطن شاركتها واعتمدت عليها في القضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية".

وكما هو عليه الحال، لا يتم التعامل مع المسألة السورية من منظور استراتيجي من قبل حكومة "ترامب" أو حكومة "أردوغان"، وبدلا من ذلك، فقد تحول الحدث إلى قضية سياسية يمكن استخدامها للتأثير على السياسية المحلية في كلا البلدين.

وبالنسبة لـ "ترامب"، يتمحور الانسحاب حول إرضاء قاعدته الانتخابية عبر الوفاء بوعد حملته الانتخابية بالحد من البصمة العسكرية العالمية للولايات المتحدة، وسحب القوات الأمريكية من التشابكات الأجنبية.

وبالنسبة لـ "أردوغان"، كانت محاولة القضاء على وحدات حماية الشعب عسكريا تتعلق دائما بتقديم موقف قوي ضد التمرد الكردي أكثر من الشعور بتهديد حقيقي من قبل وحدات حماية الشعب.

وستستمر هذه الجهود المبذولة لإرضاء الدوائر المحلية في إثارة توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، والسماح بمزيد من تعزيز المصالح الروسية والإيرانية في الشرق الأوسط.

**صياغة السياسات**

ومن الواضح أن "أردوغان" لا يعترض على انسحاب الولايات المتحدة من سوريا، على العكس من ذلك، فقد رحب بالفرصة المتاحة أمام تركيا للقيام بدور فاعل رئيسي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، حتى مع استمراره في الاعتماد على القوة الجوية والاستخبارات الأمريكية لتنفيذ المهمة.

ولكن ما تعترض عليه تركيا بشدة هو الموقف الذي حدده "جون بولتون"، مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، الذي أعلن أن الولايات المتحدة لن تنسحب من سوريا إلى أن تضمن تركيا أنها لن تهاجم المقاتلين الأكراد الذين تعتبرهم الولايات المتحدة شركاء لها في الحرب ضد "الدولة الإسلامية".

ولم يطرح "ترامب" مثل هذا الطلب أمام "أردوغان"، الذي وبخ "بولتون" بقوله إنه إذا كان هذا هو بالفعل موقف الولايات المتحدة، فإنه "خطأ فادح".

ومضى وزير الخارجية التركي ليقول إن تركيا لم تكن في حاجة إلى انتظار الانسحاب الأمريكي قبل مهاجمة وحدات حماية الشعب، وأن بلاده تجري الاستعدادات النهائية يجري القيام بها لعملية عسكرية، من المفترض أن تكون مماثلة للعمليات التركية السابقة مثل "عملية درع الفرات".

وبالنظر إلى أن "ترامب" و"أردوغان" تحدثا عن انسحاب الولايات المتحدة دون قيام "ترامب" بتقديم أي مطالب من تركيا بحماية المقاتلين الأكراد، فلماذا يُغضب "بولتون" الأتراك بتصريحاته؟

ويعتمد السيناريو الأكثر منطقية على الرأي القائل بأن المصالح السياسية لـ "بولتون"، وكذلك وزير الخارجية "مايك بومبيو"، تختلف عن مصالح "ترامب".

ومن المعروف أن كلا من "بولتون" و"بومبيو" من الصقور الأقوياء بشأن الملف الإيراني، وفي حين أنهما لا يتحديان قرار "ترامب" بالانسحاب من سوريا بشكل علني، إلا أن كليهما لديه مخاوف بشأن طريقة وجدول الانسحاب.

ولن يشجع الانسحاب الفوري فقط وحدات تنظيم "الدولة الإسلامية" التي غادرت سوريا على العودة، ولكن الأهم من ذلك أنه سيترك سوريا مفتوحة أمام النفوذ الإيراني والروسي دون منازع.

وبينما يهتم "ترامب" بإخبار الناخبين بأنه سحب القوات الأمريكية من حرب أجنبية أخرى مكلفة، يبدو أن "بولتون" و"بومبيو" يركزان أهدافهما على المدى الطويل على الحد من تأثير الأعداء في المنطقة.

وقد ذهب البعض في الصحافة التركية إلى حد يوحي بأن أعضاء حكومة "ترامب" قد قاموا بانقلاب بيروقراطي على الرئيس، وعلى الرغم من أن هذا السيناريو بعيد المنال، إلا أنه يبدو مع ذلك أن عملية صياغة السياسة في واشنطن قد تم اختراقها، وأن أعضاء مجلس الوزراء يصوغون سياسات مستقلة عن رغبات "ترامب".

**مسار غير واضح**

وفي مقالة تم نشرها في ٧ يناير/كانون الثاني، في صحيفة "نيويورك تايمز"، قال "أردوغان" إن تركيا ليست عازمة على قتال جميع الأكراد، لكنها مهتمة فقط بالقضاء على العناصر المتطرفة في تركيا، والتي لا تشكل خطرا على تركيا بشكل مباشر فقط، بل أيضا على تحالف الناتو ككل.

وبالإضافة إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، يُفترض أن هذا الوصف ينطبق أيضا على وحدات حماية الشعب الكردية، بحسب "أردوغان".

ومضى "أردوغان" يقول إن تركيا ستكون مهتمة ومصممة على ضمان إنشاء مجموعة تمثيلية من المجالس المنتخبة وضمان أن يكون للأكراد رأي في النظام الديمقراطي في شمال سوريا.

لكن مع كل ما قيل، ليس واضحا كيف يعتزم "أردوغان" التحرك قدما.

وفي حال انسحاب القوات الأمريكية مع وجود ضمانات سلامة للأكراد أو بدونها، فإن قدرة تركيا على التدخل عسكريا في سوريا ستتطلب بالتأكيد موافقة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين".

وحتى لو تم التفاوض على هذه الموافقة، فما الذي تكسبه تركيا في نهاية المطاف من شن حملة عسكرية ضد وحدات حماية الشعب، التي لا تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي للبلاد؟ على المدى الفوري، سيسمح ذلك لـ "أردوغان" بأن يبدو قويا أمام الناخبين الأتراك، وسيقوي موقف حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه "أردوغان"، قبل الانتخابات المحلية القادمة في مارس/آذار. أما العواقب المتوسطة إلى طويلة الأجل فيبدو أنه يتم تجاهلها في الوقت الراهن.

ومن شبه المؤكد أن رئيس النظام السوري "بشار الأسد" هو المنتصر في الحرب الأهلية السورية.

وكما علق الدبلوماسي التركي السابق "أيدين سيلسين"، مؤخرا، فقد بدأ "الأسد" بالفعل في الحصول على الاعتراف من العالم العربي بأكمله تقريبا، وتتجه جامعة الدول العربية نحو إعادة سوريا للحظيرة الدبلوماسية العربية.

وتعد تركيا وقطر هما القوتان الإقليميتان الوحيدتان اللتان اختارتا ظاهريا عدم اتخاذ هذا الموقف البراغماتي.
وهنا يأتي السؤال: أليس من الأسهل والأكثر فائدة لو حاول "أردوغان" تحقيق مصالحه الأمنية والاقتصادية والإقليمية من خلال الدخول في حوار مباشر مع الحكومة السورية الحالية، بدلا من القتال المستمر مع الولايات المتحدة وروسيا دبلوماسيا؟ قد يكون هذا مسارا سياسيا سيتبناه "أردوغان" في نهاية المطاف، خاصة إذا كان رغبت تركيا في الاستفادة من الفرص الاقتصادية المربحة التي من المحتمل أن تظهر مع إعادة إعمار سوريا بمجرد انتهاء الحرب.
لكن في الوقت الراهن، من الواضح أن كلا من "أردوغان" و"ترامب" يرى في سوريا فرصة لدعم سياساتهما المحلية.
وسيبقي هذا على الشكوك المتبادلة بين الولايات المتحدة وتركيا حول نوايا كل منهما تجاه الآخر، ما يمهد الطريق لمزيد من توطيد النفوذ الروسي والإيراني في الشرق الأوسط الأوسع.

---

## مشرعون أمريكيون يحاولون إنهاء دعم بلادهم للسعودية باليمن

**رويترز ـ ٢٠١٩/١/٣٠**

سيسعى مشرعون أمريكيون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي من جديد لتمرير قرار ينهي دعم بلادهم للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، مع احتمال وجود فرصة للنجاح أكبر مما حالفت إجراء مماثلا وافق عليه مجلس الشيوخ الشهر الماضي.
ويعتزم كل من السناتور الجمهوري مايك لي والسناتور الديمقراطي كريس ميرفي والسناتور بيرني ساندرز، وهو مستقل يشارك في اجتماعات الديمقراطيين، والنائبين الديمقراطيين رو خانا ومارك بوكان، لعقد مؤتمر صحفي اليوم الأربعاء لعرض التشريع.
وكان مجلس الشيوخ قد وافق على قرار بخصوص صلاحيات الحرب المرتبطة باليمن بأغلبية ٥٦ صوتا مقابل ٤١ صوتا في ديسمبر/ كانون الأول، حين انضم سبعة أعضاء جمهوريين إلى الديمقراطيين للتصويت على ما اعتبره كثيرون انتقادا للرئيس الجمهوري دونالد ترامب وسط مشاعر غضب إزاء السعودية، ليس فقط بسبب سقوط قتلى مدنيين في اليمن، وإنما أيضا لمقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في تركيا.
وهدد ترامب باستخدام حق النقض (الفيتو) لمنع التشريع.
وهذه هي المرة الأولى التي يؤيد فيها أي من مجلسي الكونجرس قرارا بسحب القوات الأمريكية من مشاركة عسكرية بموجب قانون صلاحيات الحرب. ويقيد هذا القانون التم إقراره في عام ١٩٧٣ قدرة الرئيس على تكليف القوات الأمريكية بعمليات حربية دون الحصول على موافقة الكونجرس.
لكن ذلك الإجراء لم يمض قط لما هو أكثر من ذلك؛ لأن الجمهوريين الذين كانوا يسيطرون على مجلس النواب حينذاك لم يسمحوا بإجراء تصويت قبل نهاية العام.

وأصبح الديمقراطيون الآن أغلبية في مجلس النواب، لكن الجمهوريين عززوا تفوقهم في مجلس الشيوخ بمقعدين إضافيين؛ إذ يشغلون ٥٣ مقعدا مقابل ٤٧ مقعدا للجمهوريين. ويتيعن حصول التشريع على موافقة الثلثين في المجلسين ليبطل اعتراض ترامب.

ويرفض خصوم القرار أي إجراء يؤثر على علاقة التحالف الاستراتيجي مع السعودية التي تعد ثقلا ضروريا مضادا لإيران.

---

## دراسة: الانسحاب من المنطقة C "خطر وجودي" على إسرائيل

**عرب ٤٨ . ٢٠١٩/١/٢٩**

ينشغل الإسرائيليون دائما بالمسألة الديمغرافية، ويتناولون حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال هذه المسألة، ويرسمون حدود دولتهم، أو يرفضون رسمها، من خلال المسألة الديمغرافية. ورغم وجود إجماع حول الاستيطان بين الغالبية العظمى من الإسرائيليين، إلا أن اليمين يسعى ويعمل على تكثيف الاستيطان بهدف فرض واقع يمنع قيام دولة فلسطينية بين النهر والبحر.

وصدرت الأسبوع الماضي دراسة عن "مركز بيغن – سادات" في جامعة بار إيلان، أعدّها الباحث في المركز، غرشون هكوهين، وهو يحمل رتبة لواء في الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. وتظهر هذه الدراسة بشكل واضح النزعة اليمينية لمعدها هكوهين، الذي ينتمي لعائلة مستوطنين وحاخامات في الصهيونية الدينية.

وادعى هكوهين أن سحب قوات الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية، وتحديدا من المنطقة C التي تشكل ٦٠% من مساحة الضفة الغربية، "يضع أمام دولة إسرائيل احتمال تهديد وجودي". واعتبر أن "انعدام وجود عسكري إسرائيل في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وخاصة في الأغوار، سيسمح بنشوء كيان إرهابي وفق النموذج الغزي ويهدد السهل الساحلي. ومخاطر انسحاب كهذا يزج إسرائيل في حدود لا يمكن الدفاع عنها، وتتزايد (المخاطر) خصوصا على ضوء التغيرات التي طرأت على طبيعة الحرب في العقود الأخيرة، التي جعلت تكرار إنجازات حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧) في هذه المنطقة مستحيلة. وذلك من دون الحديث عن رد فعل دولي شديد لسيطرة على دولة ذات سيادة".

وأضاف هكوهين أن "نشر قوات دولية في مناطق يهودا والسامرة لا يضمن دولة فلسطينية منزوعة السلاح، كما أنها لن تمنع دخول جيوش معادية إلى أراضيها و/أو استغلالها كقاعدة لشن هجمات إرهابية ضد إسرائيل".

وبحسب هكوهين فإن الحلول المرحلية إلى حين التوصل إلى اتفاق دائم، ويتم خلالها إخلاء مستوطنين بينما تبقى القوات الإسرائيلية في الضفة، "ستمس بالكتلة الكمية المطلوبة للسيطرة على هذا الحيز، وتزيد من الضائقة بموارد الجيش الإسرائيلي الذي يتعامل مع نقص دائم بحجم قواته النظامية. ومن دون الكتلة السكانية اليهودية في يهودا والسامرة، سيجد الجيش الإسرائيلي نفسه في ضائقة عملانية شديدة تضطره إلى الانسحاب مثلما انسحب في أيار/مايو العام ٢٠٠٠ من جنوب لبنان".

خريطة تظهر حجم المنطقة C

ورفض هكوهين إخلاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية الواقع خارج الكتل الاستيطانية، التي يسميها الإسرائيليون بـ"المستوطنات المعزولة". وتشير المعطيات الإسرائيلية إلى أن عدد المستوطنين فيها إلى حوالي ٨٠ ألفا. وبحسبه، فإن إخلاء "المستوطنات المعزولة" سيضع أمام الجيش الإسرائيلي "مصاعب لا تتعلق فقط بقدرته على العمل في عمق الدولة الفلسطينية، وإنما تضع مصاعب أمام حرية اتخاذ القرار بشن عمليات كهذه".

وتابع أنه "بغياب انتشار استيطاني مدني، سيضطر الجيش الإسرائيلي إلى تغيير انتشاره في هذه المنطقة. وسيصبح الانتقال من جهوزية عادية إلى جهوزية طوارئ في فترات التصعيد، معقد ويكشف نقاط ضعف حساسة، خاصة في حال الحرب على عدة جبهات إسرائيلية، مثل جبهة غزة، التي ستشكل جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية، والجبهة الشمالية وبضمنها التهديد الصاروخي من جانب حزب الله".

**رؤية رابين وبيرس**

أشار هكوهين إلى أن ما ذكره أعلاه هو الرؤية التي عبر عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحق رابين، الذي وقع على اتفاقية أوسلو، عام ١٩٩٣، ورفض لاحقا تطبيق هذه الاتفاقية. وقال رابين في خطابه الأخير في الكنيست، قبل اغتياله، إن "حدود دولة إسرائيل لفترة الحل الدائم ستكون وراء الخطوط التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة. والحدود الآمنة لحماية دولة إسرائيل ستكون في غور الأردن، بالمفهوم الأوسع لهذا المصطلح. والقدس الموحدة، التي ستضم أيضا (مستوطنة) معاليه أدوميم وكذلك (مستوطنة) غفعات زئيف، ستبقى عاصمة إسرائيل وتحت سيادة إسرائيل".

يشار إلى أن المخططات الاستيطانية ومستقبل الضفة الغربية وضعه حزب العمل، واستمد اليمين الإسرائيلي منه خططه بهذا الخصوص. ولفت هكوهين في هذا السياق إلى أن "رابين استغل التقدم في تطبيق اتفاقيات أوسلو من أجل بذل جهد لإعادة بلورة المنطقة بموجب المصالح الأمنية الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، قاد (رابين)

مجهودا واسع النطاق لشق شبكة طرق التفافية في المنطقة C، توفر للجيش الإسرائيلي الظروف المطلوبة للتنقل في هذه المنطقة".

كذلك اقتبس هكوهين من كتاب لرئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، شمعون بيرس، الذي رفض في العامين ١٩٩٥ – ١٩٩٦، مواصلة تطبيق اتفاق أوسلو. وبحسب بيرس، فإنه "إذا قامت دولة فلسطينية منفصلة، فإنها ستكون مسلحة من كفة قدمها وحتى رأسها. وستتواجد فيها قواعد لقوات المخربين الأكثر تطرفا، وحتى أنها ستكون مزودة بصواريخ كتف مضادة للطائرات والدبابات، وتشكل خطرا ليس فقط على المارين، وإنما على أية طائرة ومروحية تحلق في سماء إسرائيل، وأية سيارة تتحرق في الشوارع الرئيسية في السهل الساحلي. وثمة شك فيما إذا كان يوجد في حيز إقليمي ردع مطلق، لكن غياب حيز إقليمي بالحد الأدنى يضع الدولة في وضع انعدام ردع مطلق. وهذا الأمر بحد ذاته، ينطوي على طعم لمهاجمة إسرائيل من جميع الاتجاهات. كما أن نزع السلاح في الضفة يبدو كدواء مشكوك فيه، فالمشكلة الرئيسية ليست اتفاق حول نزع السلاح، وإنما وجود اتفاق كهذا. وعدد الاتفاقيات التي خرقها العرب لا يقل عن عدد الاتفاق التي طبقوها".

"**الانفصال عن الفلسطينيين تم في ١٩٩٦**"

يرفض هكوهين حل الدولتين، "هم هناك ونحن هنا"، معتبرا أن خطة الانفصال الأحادية الجانب في قطاع غزة هي "التعبير الأبرز عنها، بحيث أنه توجد حدود عازلة بالكامل بين الكيانين بصورة تستوجب اقتلاع مستوطنات و'تطهير' الحيز من وجود يهودي. وعمليا فرضت خطة الانفصال قيودا خطيرة على قدرة الشاباك والجيش الإسرائيلي للعمل وراء الحدود من أجل منع تحول القطاع إلى كيان إرهابي".

في المقابل، دعا هكوهين إلى اتباع خطة في الضفة الغربية "يعيش فيها كيانان إثنيان و/أو قوميان إلى جانب بعضهما ومن خلال تعايش متعدد الأبعاد في جميع منظومات البنية التحتية في المنطقة – مواصلات، ماء، كهرباء، أعمال تجارية، صناعة وما إلى ذلك – والاحتكاك اليومي، ويشمل المستوى الأمني، يمنح تفوق في استخدام القوة بصورة تمكن من منع تفجر أوضاع بين حين وآخر بقوة كبيرة".

وادعى هكوهين أن بقاء الجيش الإسرائيلي والمستوطنات في المنطقة C هي "الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على حيز يمكن الدفاع منه عن دولة إسرائيل". وأوصى بعدة خطوات "مطلوبة من أجل بلورة هذه المنطقة من أجل وجود مشترك للكيانين". ويتبين أن هذه خطوات هدامة، ليس لحل الدولتين فقط، وإنما هي مدمرة لنسيج حياة الفلسطينيين:

أولا: "تعزيز القدس كمتروبولين، من خلال تطوير بنية تحتية للمواصلات وبنية تحتية بلدية شاملة من غوش عتصيون (الكتلة الاستيطانية الواقعة جنوب بيت لحم) وحتى ميشور أدوميم، ميخماش، عوفرا وغفعات زئيف" وهي كتلة استيطانية محيطة بمدينة رام الله.

ثانيا: "استنفاذ الممر المفتوح من القدس إلى البحر الميت للاستيطان من خلال بناء مكثف لعشرات آلاف الوحدات السكنية".

ثالثا: "تطوير واجهة شرقية لدولة إسرائيل من عراد (في النقب) وحتى جبل الجلبوع (غرب بيسان)، من خلال تحويل غور الأردن حتى المنحدرات الشرقية لجبال السامرة (شمال الضفة) إلى حيز استيطاني متواصل".
رابعا: "تعزيز مستوطنات جنوب جبل الخليل كغلاف شمالي لمتروبولين بئر السبع".
خامسا: "شق شارع على طول البلاد، مشابه لشارع ٦ ("عابر إسرائيل") من صحراء يهودا (برية الخليل) ويمر عبر ميشور أدوميم ويستمر شمالا حتى بيسان والعفولة". وأشار إلى أنه توجد خطة لشارع كهذا وهو "شارع رقم ٨٠".
سادسا: "تطوير القدرة الاستيطانية في شارع ٥ من خلال إنشاء تواصل استيطاني من (مستوطنات) إلكناه إلى أريئيل، تبواح، ميغداليم، معاليه إفرايم".
سابعا: "تعزيز مستوطنات غرب بنيامين (منطقة رام الله) وغرب السامرة لحماية للسهل الساحلي".
وخلص هكوهين في هذه الدراسة التي نُشرت باسم "مركز بيغن – سادات"، إلى الزعم أن "الانفصال عن الفلسطينيين جرى تنفيذه بالاتجاه الذي قاده رئيس الحكومة، إسحق رابين، وجرى تطبيقه بالكامل في كانون الثاني/يناير العام ١٩٩٦، وهذا كاف لغرض الحفاظ على الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل وإنهاء السيطرة على شعب آخر".

---

## غانتس يطلق حملته الانتخابية: تعزيز الاستيطان و"القدس الموحدة" ولا انسحاب من الجولان

**العربي الجديد ـ ٢٠١٩/١/٣٠**

أطلق رئيس أركان جيش الاحتلال الأسبق، بني غانتس، مساء اليوم الثلاثاء، حملته الانتخابية في مهرجان انتخابي في مدينة رمات غان، مهاجمًا رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، وشبهات الفساد التي تحوم حوله، من جهة، ومتوعدًا كلًا من الرئيس الإيراني، حسن روحاني، ورئيس حركة "حماس"، يحيى السنوار، في الوقت ذاته.
وأعلن غانتس في خطابه أمام مناصريه، أنه سيسعى لتسوية سياسية إقليمية مع الحفاظ على "القدس موحدة".
وأبرز غانتس في خطابه موضوع الفساد وملفات الفساد التي تلاحق نتنياهو، معلنًا أنه لا يمكن لرئيس حكومة أن يبقى في منصبه في حال تقديم لوائح اتهام ضده.
وسبق بدء حملة غانتس الانتخابية الإعلان عن توصله لاتفاق شراكة وتحالف مع وزير الأمن الأسبق، ورئيس الأركان الأسبق، موشيه يعالون، بعد أن كانت تقارير سابقة أشارت إلى أن خلافًا بين الطرفين أرجأ التوصل للاتفاق.
واستهل غانتس خطابه بالقول إنه "يحب إسرائيل"، وأن "إسرائيل يجب أن تكون قبل كل شيء"، لكنه يخوض الانتخابات لأنه "قلق على مصير إسرائيل ومستقبلها"، أيضًا بفعل التوترات والشقاقات الداخلية بين المتدينين والعلمانيين وبين اليمين واليسار، ناهيك عن قوله إن "التوتر بين اليهود وغير اليهود يهددنا (في إشارة للعرب الفلسطينيين، الذين تتعامل معهم الأحزاب الإسرائيلية والحكومة من منطلق تقسيمهم إلى طوائف دينية لا غير)".

وخصص غانتس جزءًا كبيرًا من خطابه للحديث عن ضرورة الوحدة الداخلية ونبذ الخلافات والشروخ داخل المجتمع الإسرائيلي، ليصل إلى مخاطبة جمهوره مطالبًا إياهم بتأييد حتى يتمكن من قيادة الدولة.

وكما كان متوقعًا منه، استعرض غانتس مسيرته العسكرية بدءًا من جندي عادي، وصولًا إلى قمة هرم الجيش الإسرائيلي، وصولًا إلى القول إن الأمن يتحقق بالأعمال وليس بالكلمات؛ "ففي الشرق الأوسط الصعب والعنيف من حولنا لا يرحمون الضعفاء وفقط القوي هو من ينتصر".

ووجه غانتس تهديدًا للرئيس الإيراني، قائلًا: "الرئيس روحاني، أعرف أنك تسعى لحصار إسرائيل وسأقوم بإحباط مهمتك في الشمال، وفي الجنوب وفي كل مكان آخر في دولة إسرائيل. سأعمل ضدك في الحلبة الدولية، والعسكرية والقومية وإذا لم تفهم الرسالة في الكلمات...".

وتوجه أيضًا غانتس لكل من الأمين العام لـ"حزب الله" اللبناني، حسن نصر الله، وقائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، قائلًا: "لدي رسالة واضحة لقاسم سليماني وحسن نصر الله: نحن لا نهدد سيادة إيران، لكن لن نتحمل تهديدًا لسيادة إسرائيل. وأقترح على السنوار أن يختبرني مرة أخرى. سأتيح كل مساعدة إنسانية لسكان غزة، وأساعد، لكن لن أسمح بدفع أموال "أتاوة" تصل بالحقائب لحركات قاتلة. على رؤساء منظمات الإرهاب أن يعلموا أن أحمد الجعبري (القائد العسكري السابق لحركة حماس الذي اغتالته إسرائيل بأمر من غانتس) لم يكن الأول ولا ينبغي أن يكون الأخير".

وأعلن غانتس أنه يعارض سياسة المكاشفة والاعتراف بالعمليات الإسرائيلية، وأنه سيعود لسياسة التستر والسرية وعدم "الثرثرة في قضايا الأمن".

وأضاف غانتس أنه "إذا اتضح أنه لا مجال لتحقيق السلام في هذا الوقت، فسوف نبلور واقعًا جديدًا، ونعزز مكانة إسرائيل كدولة قوية، يهودية وديمقراطية، ونعزز الكتل الاستيطانية والاستيطان في الجولان، ولن ننسحب من الجولان أبدًا. وستبقى الأغوار الحد الشرقي لنا. سنبقي الأمن في أرض إسرائيل كلها بأيدينا، لكننا لن نسمح للفلسطينيين الذين يعيشون خلف الجدار لتهديد أمننا وهويتنا لدولة يهودية. القدس الموحدة ستبنى وتزدهر وتظل إلى الأبد عاصمة الشعب اليهودي وعاصمة إسرائيل".

---

## روسيا: ملتزمون بأمن إسرائيل القومي

**وكالة معا ـ ٢٠١٩/١/٢٩**

كررت روسيا التزامها "بالحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك خلال استقبال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء اليوم الثلاثاء، المبعوث الخاص للرئيس السوري إلى سورية، ألكسندر لافرينتييف، ونائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين.

وجاء في بيان صدر عن مكتب نتنياهو، أن اللقاء جرى بحضور مستشار الأمن القومي الإسرائيلي مائير بن شبات، ورئيس هيئة العمليات في القيادة العامة للجيش الإسرائيلي، اللواء أهرون حليوا.

وتناول اللقاء "الملف الإيراني والأوضاع في سوريا وتوطيد آلية التنسيق بين الجيشين لمنع الاحتكاك بينهما"، بحسب مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وتابع البيان أن مبعوث الرئيس الروسي ونائب وزير الخارجية الروسي أكدا "مرة أخرى على التزام روسيا بالحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي".

وجاءت زيارة فيرشينين ولافرينتيف بعد أيام على ختام زيارة وفد عسكري روسي رفيع المستوى لإسرائيل، جرى خلالها التباحث بمجمل الأوضاع في سوريا وعلى رأسها التمركز العسكري الإيراني، إلى جانب تحسين منظومة الاتصالات الروسية الإسرائيلية الرامية لمنع الاحتكاك بين الجيشين في الأجواء السورية.

---

## جنرال «إسرائيلي»: روسيا الوحيدة القادرة على إخراج إيران من سوريا

**وكالات أنباء . ٢٠١٩/١/٣٠**

قال قائد سلاح الجو «الإسرائيلي» السابق الجنرال أمير إشل، مساء الاثنين، إنه على الرغم من القوة العسكرية «العظيمة» ل «إسرائيل»، «فإنها ليست قادرة على إخراج الإيرانيين من سوريا»، وفق ما ذكر موقع «سكاي نيوز عربية»، في وقت اتهم رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو إيران بشن هجمات متكررة عبر الإنترنت على «إسرائيل» يتم التصدي لها يومياً.

ونقلت صحيفة «هآرتس» العبرية عن إشل قوله: «لا توجد قوة عسكرية قادرة على إخراجهم من سوريا. روسيا الوحيدة القادرة على إخراج إيران من سوريا».

وتحدث إشل، الذي كان يعمل قائداً للقوات الجوية حتى عام ٢٠١٧، كعضو في مائدة مستديرة بمعهد أبحاث الأمن القومي، قائلاً إنه لا يعتقد أن «إسرائيل» على حافة أي حرب، لكنه أضاف «أعتقد أنه يجب علينا ألا نخدع أنفسنا، يمكن للمرء أن يتطور، ورأينا ذلك مع إطلاق صاروخ على جبل الشيخ». وكان إشل يشير إلى حادث وقع في وقت سابق من هذا الشهر أطلقت فيه قذائف من سوريا على مرتفعات الجولان الشمالية في وضح النهار. وتم إطلاق الصواريخ بعد أن ذكرت وسائل الإعلام الرسمية السورية أن الدفاعات الجوية السورية أحبطت غارة جوية «إسرائيلية» على مطار بجنوب دمشق.

من جهة أخرى، قال نتنياهو خلال مؤتمر عن الإنترنت في «تل أبيب» إن «إيران تهاجم «إسرائيل» بشكل يومي. نراقب هذه الهجمات ونراها ونحبطها طوال الوقت». وقال نتنياهو إنه «يمكن لأي دولة أن تتعرض اليوم لهجمات عبر الإنترنت وتحتاج كل دولة إلى خليط من جهد الدفاع الإلكتروني الوطني وصناعة أمن إلكتروني قوية». وأضاف «أعتقد أن «إسرائيل» تملك ذلك... وبطريقة لا مثيل لها».

---

## تقرير إسرائيلي: نتنياهو يشارك في مؤتمر وارسو ضد إيران بحضور وزراء عرب

**الشروق . ٢٠١٩/١/٣٠**

ذكرت تقارير لوسائل إعلام إسرائيلية، أمس الإثنين، أن رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو سيشارك فى القمة الدولية حول إيران، التى ستنظم فى العاصمة البولندية وارسو، فى شهر فبراير المقبل، جنبا إلى جنب مع وزراء خارجية عرب.

ونقلت القناة «١٣» الإسرائيلية عن مسئول حكومى إسرائيلى رفيع المستوى قوله إن «إسرائيل قد تحدثت رسميا مع الحكومة البولندية والإدارة الأمريكية عن نية نتنياهو المشاركة» فى مؤتمر وارسو.

وأفاد المسئول الإسرائيلى بأنه «من المتوقع أن يحضر المؤتمر فى وارسو وزراء الخارجية من دول الخليج العربى، من بينها السعودية، والإمارات، والكويت، وعمان».

وذكرت القناة الإسرائيلية فى تقريرها بأن «نتنياهو سيكون واحدا من المتحدثين الرئيسيين فى المؤتمر، ومن المتوقع أن يلقى خطابا قاسيا ضد إيران»، مضيفة أن «السلطة الفلسطينية وإيران لم يتم دعوتهما إلى المؤتمر».

فى سياق متصل، قال أمين مجلس الأمن القومى الإيرانى، على شمخانى: إن «صواريخ عالية الدقة باتت فى أيدى المقاومة فى لبنان وغزة للرد على أية حماقة ترتكبها إسرائيل»، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إيرنا».

واعتبر شمخانى أن ما حدث فى ملف الأنفاق على الحدود اللبنانية الإسرائيلية؛ حيث اكتشاف مئات الكيلومترات من الأنفاق «فضيحة كبرى للمؤسسة الأمنية الصهيونية».

واتهم المسئول الإيرانى وسائل إعلام غربية وإسرائيلية بافتعال أجواء لربط البرنامج الفضائى الإيرانى بتعزيز القدرات الصاروخية، معتبرا ذلك إعطاء عناوين خاطئة لصرف أنظار الرأى العام العالمى، مؤكدا أن طهران لا تعتزم العمل على تطوير مدى صواريخها.

من جهة أخرى دفع مجلس الشيوخ الأمريكى، أمس الأول، بتشريع يعيد تأكيد الدعم لحلفاء فى الشرق الأوسط ويتضمن فرض عقوبات جديدة على سوريا وإجراء لمحاربة حركة تدعو لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها بسبب سياساتها تجاه الفلسطينيين.

كان الديمقراطيون قد عرقلوا التشريع فى المجلس أثناء الإغلاق الجزئى للحكومة والذى استمر ٣٥ يوما قائلين إنه يتعين على مجلس الشيوخ أن ينظر أولا فى تشريع لإعادة تشغيل الإدارات الحكومية، وفقا لوكالة رويترز.

لكن بعد الاتفاق يوم الجمعة على إنهاء الإغلاق حتى ١٥ فبراير المقبل على الأقل، انضم معظم الديمقراطيين إلى الجمهوريين فى تأييد بدء النظر فى مشروع القانون.

ولا يزال أمام الإجراء عدة خطوات كى يصبح قانونا وقد لا يصل أبدا إلى هذه المرحلة. وحتى إذا أقره مجلس الشيوخ فيجب أن يوافق عليه أيضا مجلس النواب الذى يسيطر الديمقراطيون على غالبية مقاعده.

ويتضمن مشروع القانون بنودا لفرض عقوبات جديدة على سوريا وضمان المساعدات الأمنية لإسرائيل والأردن.
وينظر إلى هذه البنود على أنها مساع لطمأنة حلفاء الولايات المتحدة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب فجأة الشهر الماضى عن اعتزامه سحب قواته من سوريا سريعا.
إلا أن مشروع القانون يتضمن أيضا بندا خاصا بحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، وهو بند يرى معارضوه أنه ينتهك حرية التعبير.

---

## مديرة السي آي إيه: إيران لا تزال ملتزمة شروط الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ رغم انسحاب واشنطن منه

**فرانس برس . ٢٠١٩/١/٣٠**

قالت مديرة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي ايه) جينا هاسبل الثلاثاء إن إيران لا تزال ملتزمة شروط الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ رغم انسحاب واشنطن منه.
وأضافت أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ "في الوقت الحاضر هم (الايرانيون) ملتزمون" الاتفاق الذي أبرمته إيران مع أطراف دوليين.
وقالت "أعتقد أن أحدث المعلومات تشير إلى أن الإيرانيين يفكرون في اتخاذ خطوات تقلل من التزامهم الاتفاق في إطار مساعيهم للضغط على الأوروبيين لتقديم المزايا الاستثمارية والتجارية التي كانت إيران تأمل في الحصول عليها نتيجة الاتفاق".
وأشارت إلى أن الإيرانيين "لديهم بعض الاستعدادات التي من شأنها أن تزيد من قدرتهم على التراجع في حال اتخاذهم هذا القرار".
وأضافت "ولكننا نراهم يتناقشون في ما بينهم بعد أن أخفقوا في الحصول على المزايا الاقتصادية التي كانوا يأملون في جنيها من الاتفاق".
وفي الثامن من أيار/مايو ٢٠١٨ انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق بعد أن قال الرئيس دونالد ترامب أنه لا يخدم المصالح الأميركية.
ومنذ ذلك الوقت أعادت واشنطن فرض العقوبات الصارمة على إيران والتي رفعتها بعد التوصل إلى الاتفاق.
وواصلت الدول الخمس الأخرى وهي بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا، دعم العلاقات التجارية مع طهران.

---

## إيران تؤكد وصول سلاح جديد إلى "المقاومة" في غزة ولبنان

**وكالة سما - ٢٠١٩/١/٢٩**

كشف أمين سر مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني، اليوم الثلاثاء، إن الصواريخ الدقيقة باتت بحوزة حزب الله اللبناني وبحوزة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

وأضاف شمخاني أن هذه الصواريخ جاهزة للرد على أي حماقة محتملة من "إسرائيل" وستحولها إلى جحيم..

وأكد شمخاني أن إيران ليس لديها نية لزيادة مدى الصواريخ، وأنها ستواصل العمل على تكنولوجيا الأقمار الصناعية على الرغم من الضغوط الغربية.

وقال، إن حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي عن الأنفاق، هو دعاية إعلامية لصرف الأنظار عن الفساد الاقتصادي والأخلاقي في حكومته.

وأوضح شمخاني أن "اكتشاف مئات الكيلومترات من الأنفاق تحت أقدام الصهاينة فضيحة كبرى للمؤسسة الأمنية الصهيونية".

وكان نائب رئيس الحرس الثوري الإيراني حسين سلامة قال امس ان "أي حرب جديدة تبدأها إسرائيل ستنتهي بإزالتها بالكامل.. استراتيجية إيران فيما يتعلق بإسرائيل هي محو النظام الصهيوني من الخريطة".

## الإصرار الأمريكي على صفقة القرن!

**ناجى صادق شراب . دنيا الوطن . ٢٠١٩/١/٢٩**

لم تتخلى الولايات المتحده عن صفقة القرن ، رغم تأجيلها أكثر من مره. ورغم الإعلان الرسمي للسلطه الفلسطينيه برفض الصفقة على لسان الرئيس محمود عباس أكثر من مره. ولم تعلن ألأطراف الأخرى المعنية وخصوصا إسرائيل موقفها المسبق على الصفقة . وهذا إشارة أن الصفقة أقرب للموقف الإسرائيلي ، وهذا الإنحياز او الإستجابة للموقف الإسرائيلي أمر متوقع. وبالنسبة للموقف العربى الموقف الرسمي ان الدول العربيه لم تتخلى عن القضية الفلسطينية،وتقف الدول العربيه على الخطوط العامه للصفقة ، لكنها للحظة لم تعلم موقفها رسميا، فكيف يمكن الإعلان الرسمي عن صفقة لم تعلن رسميا. وبالعودة للموقف الفلسطيني الإعلان المسبق قد تكون له مبرراته السياسية ، فمن ناحية قد يكون ورقة ضغط على الإدارة ألأمريكية لإدخال مزيد من التعديلات والإستجابة أكبر للمطالب الفلسطينية. ومن ناحية أخرى قد يكون تسجيل موقف مسبق للضغط على الدول العربية لممارسة مزيد من الضغط إتجاه الإدارة ألأمريكيه لتأتى بصفقة أكثر واقعيه. ومن ناحية ثالثه قد يكون مجرد موقف سياسى يسجل للرئيس تحسبا لأى تداعيات ونتائج مستقبليه. رغم كل هذه المعطيات والمتغيرات الإدارة الأمريكية مصرة على المضي قدما في إنهاء رؤيتها وتصورها لحل القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلي. هذا ألإصرار في يقينى تقف ورائه أسباب كثيرة:العامل ألأول أن إدارة الرئيس ترامب كما بقية ألإدارات تريد أن يقترن إسمها بصفقة ومبادره لتسوية الصراع العربى الفلسطيني الإسرائيلي. وهذا ياتى في سياق ان الرئيس الأمريكى وعد ، وهو بهذه الصفقة يكون قد اوفى بوعده. ثانيا الإدارة ألأمريكيه هدفها الإعلان عن الصفقة وتحميل مسؤولية الفشل لمن يرفض وهنا هو الجانب الفلسطيني ، وهى تريد ذلك، فالرفض قد يعمل على تحقيق ألأهداف الأخرى للصفقة.الولايات المتحده تريد ان يرفض الفلسطينيون، وهذا ليس معناه أن يقبل الفلسطينيون بصفقة لا تلبى مطالبهم الوطنية، وثالثا الهدف الإستراتيجى للصفقة التخلص من القضية الفلسطينية ، وإنهاء الصراع ويعتقد الفريق الذى اعد الصفقة أن هذا هذا هو العصر او الوقت المناسب لتحقيق هذا الهدف. فالوضع الفلسطيني في أسوأ حالاته من الإنقسام والضعف بمعنى عدم القدرة على تحمل الضغوطات والرفض إلى ما لانهاية ، والوضع ألإقليمى اكثر تهيؤا وإستجابة، ودول الجوار الإقليمى لها أولوياتها وفلسطين مجرد آده يمكن ان تقدمها كثمن لتحقيق أهدافها. ودوليا التحولات في موازين القوى ، تبدل وتغير ألأولويات والقضايا الدولية لم تعد قضية فلسطين القضية الأولوية، بل مجرد إهتمام إنسانى ، ولكل الدول الرغبة ذاتها في إنهاء هذا الصراع. الإدارة ألأمريكيه تدرك كل هذه المعطيات وتضعها في إعتبارها وفريقها الأقرب لإسرائيل ويؤمن بنفس أهدافها يدرك هذه المعطيات وأن البيئة السياسية بكل مستوياتها مهيئة للإعلان عن الصفقة. وتدرك أنها ستحقق نجاحات في تطبيقها. لكن السؤال الذى قد يفرض نفسه ما هي الخيارات المتاحة أمامها؟ ليس كما يعتقد أن الفريق الأمريكى لا دراية له بالصراع، فهذه مسألة يمكن التغلب عليها في الولايات المتحده من خلال مراكز التفكر والخبراء، والخبرات السابقه والإطلاع عليها. وأعتقد انه قد بات لدى الفريق فكرة

شامله عن المنطقه،ومما يزيد من الفرص المتاحه ان هذا الفريق وخصوصا جاريد كوتشنر تربطه علاقات حميمه بصانعى القرار العربى ، وبالذات في الدول العربيه ألأكثر تأثيرا في القرار الفلسطيني . ويدرك هذا الفريق انه لحل قضية مركبه مثل القضية الفلسطينية تتشابك مكوناتها وقضاياها وكل قضية منها تحتاج لصفقة فكان لا بد منذ البداية التمهيد وتفكيك هذه القضايا كالقدس واللاجئيين وهما اكثر القضايا تعقيدا وبالتخلص منهما تبدو الطريق سهلة لفرض الحل النهائي وإختزاله في كينونة سياسيه تتلائم وماذا يريد الفلسطينيون، وهنا نحن امام كينونة غزه المستقله وأعتقد ان الهدف والمتمثل بوجود دويله او دوله أيا كانت التسميه في غزه يتناسب وما تريده حركة حماس وحركة ألأخوان المسلمين والدول ذات الصلة مثل إيران وقطر. فالهدف واضح . واما بالنسبة للضفة الغربيه والكل يدرك بما فيهم الفلسطينيون ان قيام دولة فلسطينيه مستقله يبدو صعبا أو مستحيلا ،لرفض إسرائيل القاطع بقيام دولة فلسطينية في قلب إسرائيل حتى لو توفرات فيها كل الشروط التي تريدها ، هنا يبرزشكل الحكم لذاتى أو الدولة ألأعلى درجة من الحكم الذاتي ،والربط ألإقليمى بالأردن أحد أهم الخيارات. ويبقى إحتمال قيام الدولة الفلسطينية أولا قائما ولاحقا فى صورة من الحل الكونفدرالى مع ألأردن ألأقرب جغرافيا وسكانيا.هذه التصورات يبدو لى قائمه. ولكن السؤال ماذا عن الآليات؟ هنا قد يبرز اكثر من إحتمال ، الأول التخلص من مرحلة الرئيس أبو مازن والدخول في مرحلة الفوضى الشامله، والسعى لتكريس وجود حركة فتح ، خصوصا انه قد تبرز إحتمالات كبيره بالمنافسه، وأى قياده بعد أبو مازن لن تكون مؤهله تاريخيا وسياسيا وتفتقد الكارزميه ، وكلها عوامل قد تساعد على تمرير الصفقة ، ومن ناحية أخرى التخلص من مرحلة نتانياهو ، وإلإنتهاء من مرحلة ألإنتخابات التي قد تأتى بحكومة يمينيه متشدده لكنها في جميع ألأحول ستكون ضعيفه ، وإئتلافيه، وهذا قد يساعد على تمرير الصفقة ، ومن ناحية ثالثه التطورات السياسيه في غزه ستسمح بتمرير الصفقة ،وليس صعبا تخريج فتاوى سياسيه بذلك. وأخيرا الصفقة هي بوابة إسرائيل للعالم العربى ، وبوابة العالم العربى للتحالف الإستراتيجى مع الولايات المتحده، والثمن النهائي التخلص من القضية الفلسطينيه، بداية مرحلة جديده لما يسمى بالخارطه الجديده للشرق الأوسط. هذه مجرد تصورات وتوقعات.

## صفقة استغفال أم صفقة قرن!

**رضوان الأخرس ـ عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/١/٣٠**

كلما استجد حدث على الساحة الفلسطينية ربطه المتابعون والكتاب والمحللون بصفقة القرن، وربما يكون الأمر منطقياً وفي سياقه في بعض الأحيان، وأحياناً كثيرة يكون الخلط، وكأن الاحتلال والاستيطان طارئ، ولم يكن في فلسطين إلا بعد هذه «الصفقة المنتظرة».

غير أنني ما زلت أعتقد بأنها غير منتظرة إنما سارية دونما إعلان رسمي عن تدشينها تجنباً لردات الفعل، وقد يكون هناك إعلان عن إنجاز مراحلها أو بعض منها، أو شيء من فصولها، هذا إن كنا نعنيها من حيث فهمنا لها شعبياً ووطنياً، ضمن الاعتقاد السائد بأنها ستأتي لتهديد المزيد من الحقوق الفلسطينية في مقابل توسّع الاحتلال والاستيطان والعدوان.

ومن هذا الباب إن كنا نتعامل مع «صفقة القرن» على أنها مزيد من العدوان على فلسطين أرضاً وشعباً ومقدسات، فهي حاصلة لم تتوقف منذ ٧٠ عاماً، وإن كنا نتحدث عن تصفية للقضية الفلسطينية، كما يُشاع عنها، فهو ما يحدث الآن، أو ما يحاولون فعله الآن.

من خلال استهداف الثوابت الفلسطينية: القدس والمسجد الأقصى، عبر الاعتراف بالقدس عاصمة لما يسمى «إسرائيل»، واللاجئين وحق العودة، عبر تحجيم عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومحاولة إغلاقها وتصفية أعمالها أو جزء كبير منها، وفلسطين أرض يتوسع فيها الاستيطان يومياً، وقد تفاخر قادة الاحتلال في الفترة الأخيرة بمشاريع استيطانية غير مسبوقة، وجاء على لسان ليبرمان أنها الأكبر منذ ربع قرن.

وإن كنا سنتحدث عن صفقة تستهدف الإنسان الفلسطيني، فحروب الإبادة على غزة وحصارها والانتهاكات والهدم في القدس والضفة والإعدامات الميدانية.. إلخ، لم تتوقف بل ازدادت وتيرتها خلال السنوات الأخيرة.

وأمس الأول كنا أمام مشهد يبدو أنه سيتصاعد خلال الفترة المقبلة، وهو ما قام به المستوطنون في قرية المغير برام الله من اعتداءات وإطلاق للنيران على الفلسطينيين بهمجية، وهذا يعني أن هناك ضوءاً أخضر من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لهذه العصابات لزيادة جرائمها، بالتزامن مع اجتياحات الاحتلال المتكررة وغير المعتادة لمناطق السلطة بالضفة!

البعض، خصوصاً من مسؤولي السلطة، أو من فريق عباس، وعباس ذاته يترك كل هذه الانتهاكات الإسرائيلية وملامح محاولات تصفية الكثير من الثوابت والحقوق الفلسطينية، ويحصر الصفقة بأنها بعض التسهيلات التي تنتزعها غزة في بعض جولات التصعيد من حين إلى آخر.

ويحاول الربط مثلاً بين المنحة القطرية للأسر المستورة والموظفين في غزة وبين صفقة القرن، وكأن في حصار غزة الذي يدخل عامه الرابع عشر، والتضييق على سكانها فيه مصلحة للقضية وأهلها، وهنا يعجز أصحاب المنطق فهم هذا المنطق.

ربما يأتي لنا البعض لاحقاً ليقول إن احتلال فلسطين واستمراره مصلحة للفلسطينيين، هم الفريق ذاته الذي يحاول إقناع الجماهير بأن الصفقة هي مؤامرة فلسطينية داخلية، مع إسقاط كامل للاحتلال من المعادلة في عملية تدجين وتشويه سافرة للوعي، مع ابتداع صفقة أو عناوين لصفقة هلامية، بعيداً عن الصفقة الحقيقية، أو صفقات بيع وتصفية القضية.



«المقتطف».. ٢٠١٩/١/٣٠م

## عن استقالة الحكومة الفلسطينية

**عريب الرنتاوي ـ الدستور ـ ٢٠١٩/١/٣٠**

استقالة حكومة رامي الحمد الله، تبدو منتظرة وطبيعية، حتى لا نقول مرحب بها، سيما بعد أن استنفدت ما في جعبتها من مهام ووظائف على المستوى الوطني، وبالأخص بعد أن تحولت إلى جزء المشكلة على خلفية الأزمة المرتبطة بـ»الضمان الاجتماعي».

ولكيلا يكون ترحيبنا بهذه الخطوة، متسرعاً أو سابقاً لأوانه، فإن معرفة شكل ومضمون الحكومة التي ستليها، يبدو أمراً ضرورياً ... وبالترتيب فإن حكومة وحدة وطنية تضم كافة الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس، تبدو الخيار الأفضل للشعب الفلسطيني ... لكن إن تعذر ذلك، وهو متعذر تماماً، فليس أقل من حكومة تضم في صفوفها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

أما أن ننتهي إلى حكومة تبدأ بحركة فتح، وتنتهي بممثلين شائخين، لفصائل ميكروسكوبية، فتلكم نتيجة لا يتمناها أو أي إلي محب للشعب الفلسطيني، فما بالك بالفلسطينيين أنفسهم، أولئك الذي يكتوون يومياً بنيران الحصار والاستيطان والعدوان، ويتعرضون لشتى أشكال الانتهاك لكراماتهم وحقوقهم الأساسية، في الحل والترحال.

لست متفائلاً بفرص انضمام الفصائل الرئيسة إلى الحكومة، وتحديداً الجبهتان الشعبية والديمقراطية، ومن عجز عن إقناعهما بالالتحاق بالمجلس المركزي، لن يكون بمقدوره أن يقنعهما باحتلال مقاعد في الحكومة، اللهم إلا إذا حصلت المعجزة، واستخدمت الرئاسة سحرها وما بين بيديها وفي صناديقها من حوافر ومغريات ووعود لفظية بالغالب.

لكنني والحق يقال، كنت أفضل أن يكون التقارب والتقرب من فصائل منظمة التحرير توطئة لبعث المنظمة وإحيائها أولاً وقبل أي شيء آخر... المنظمة التي باتت نسياً منسياً، ولا يتذكرها «أصحابها» و»القائمون عليها» سوى بالمنسابات الصعبة، وغالباً في سياق المناكفة والصراع مع حماس، وليس في سياق استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الاحتلال ورفع أكلافه وتحشيد طاقات الشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تواجده في مواجهة المشروع الصهيوني.

لكن لا بأس، فحكومة «سياسة وسياسيين» أكثر أهمية وفاعلية من حكومة تكنوقراط، لا قواعد اجتماعية – تمثيلية لها ... وحكومة من هذا النوع، قد تسحب البساط من تحت محاولة عزل القطاع عن الضفة الغربية، وليس خافياً على أحد، أن ثمة سباقاً محموماً بين فتح وحماس على بقية الفصائل: حماس تريدها في غرفة العمليات المشتركة لضمان إدامة التهدئة، وثمة مشاريع لتشكيل إدارة لغزة موزعة على هذه الفصائل وإن بغير عدل وقسط، ومن جهتها تسعى فتح في جذب الفصائل ذاتها، إلى بوتقة الحكومة الجديدة ... والمعركة على الفصائل، كما هو معروف، هي فصل من فصول المعركة الأكبر، على «الشرعية» و»التمثيل» بين قطبي الانقسام الفلسطيني.

ليست العلاقة واضحة بعد بين تشكيل حكومة فصائل سياسية جديدة من جهة وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية من جهة أخرى ... الأمر مرتبط بمن من الفصائل سيلتحق بالحكومة، وكيف سيكون أداؤها داخلها ... ربما تساعد الحكومة على تسريع اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، ربما تستقدم الأولى وتستأخر الثانية، وربما يترتب عليها «إضعاف الطلب على الانتخابات» طالما أن الجميع سيكون راضياً بنصيبه من كعكة السلطة ... رحيل حكومة الحمد الله أمر جيد، لكن ليس ما سيتبعه من تطورات سيكون جيداً بالضرورة..



«المقتطف»..٢٠١٩/١/٣٠م

# العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير والتحول إلى الدولة

**هنادي صلاح . مركز مسارات . ٢٠١٩/١/٣٠**

**مقدمة**

مع حصول فلسطين على العضوية الدائمة المراقبة في الأمم المتحدة في العام ٢٠١٢، تجدد سؤال العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وأضيف إليه سؤال العلاقة مع الدولة. وتجدد السؤال في العام ٢٠١٨، مع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع رفع هذه الاجتماعات لشعار التحول من السلطة إلى الدولة، وإعادة النظر في العلاقات مع الجانب الإسرائيلي.[١]

أثبتت هذه الاجتماعات مدى عمق الإشكالية التي تعيشها الحالة الفلسطينية من حيث ازدواج الصلاحيات والمهام بين السلطة والمنظمة، وهو سؤال يحتاج إلى إجابة واضحة قبل الانتقال إلى مرحلة تجسيد الدولة.

**نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية**

نشأت السلطة الوطنية بقرار من منظمة التحرير بموجب قرار المجلس المركزي في دورته التي انعقدت في تونس العام ١٩٩٣[٢]، ومنذ إعلان تشكيلها رسميًا وتوليها لمهامها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت تظهر علاقة إشكالية بينها وبين منظمة التحرير، وبدأ التداخل بينهما بصورة تدريجية.

تعد منظمة التحرير[٣] التجسيد الذي يمثل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وهذا ثبت في القانون الأساسي الفلسطيني للعام ٢٠٠٣ الذي جاء في مقدمته أن "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد".[٤]

بدا للكثيرين بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ أن منظمة التحرير قطعت خطوات مهمة للوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وأن كل من المنظمة والسلطة أوشكتا على أن تشكلا دولة، وقد عبّر عن هذا الاتجاه الرئيس محمود عباس، أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة آنذاك، بقوله "إن الانسحاب الإسرائيلي من "غزة وأريحا أولًا" سيقود إلى انسحاب شامل من جميع الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وأن الكيان الفلسطيني القادم سيفضي حتمًا إلى دولة فلسطينية ذات سيادة".[٥]

أثناء النقاشات داخل المنظمة حول الأسس التي سيتم بموجبها تشكيل مجلس سلطة وتوضيح دور الدولة بعد قيام السلطة، أظهر البعض تخوفه من الاندماج بين المنظمة والسلطة، ودعا الى الفصل بينهما من حيث تحديد المهام والتشكيل، وضرورة تقليص عدد أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة في مجلس السلطة – إن كان لا بد من مشاركتهم – وعلى ألا يتولى رئيس اللجنة التنفيذية رئاسة السلطة، لكي يحافظ على ثقله السياسي والمعنوي في إطار المنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن اللجنة التنفيذية دعت لعدم الفصل حتى صدر قرار المجلس المركزي في دورته التي عقدت في تونس بتاريخ ١٠-١٢/١٠/١٩٩٣[٦]، لصالح وجهة نظر اللجنة التنفيذية، وقرر تكليف الأخيرة بتشكيل مجلس السلطة من عدد من أعضائها، وعدد من الداخل والخارج، وأن يترأسها رئيس اللجنة التنفيذية آنذاك ياسر عرفات.[٧]

**إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة بعد اجتماعات المجالس الأخيرة**

عانت المنظمة من أزمات قبل نشوء السلطة، إلا أن ميلاد السلطة خلق إشكالية إضافية للمنظمة، خاصة لعدم وجود نص قانوني واضح يوفق بين احتياجات السلطة للقيام ببناء مؤسساتها وبين الحفاظ على منظمة التحرير ودورها الوطني كممثل للشعب الفلسطيني، حيث انتقلت المركزية الشديدة التي اتسمت بها قيادة المنظمة في ظل تراجع دور قوى المعارضة إلى بنية السلطة.[٨]

على الرغم من إصرار المنظمة على التنبه بتبعية السلطة لها قانونيًا وسياسيًا إلا أن السلطة عملت باستقلالية عن المنظمة، وأخذت كثيرًا من صلاحياتها، ويظهر ذلك في التداخل في الصلاحيات بين المجلسين المركزي والوطني مع المجلس التشريعي في التعديل والتغيير في الأوضاع الإدارية لموظفي المنظمة بالتشريع لهم على بعض الحقوق والالتزامات في السلطة[٩]، وفي مصادقة الرئيس على القانون الأساسي والقوانين التي يُصدِرها المجلس التشريعي، بصفته رئيسًا للسلطة والمنظمة.[١٠] وكذلك تضمنت ديباجة التشريعات أسماء تشريعات للمنظمة، مثل التشريعات الجزائية للمنظمة للعام ١٩٧٩.

كما جعل القانون الأساسي في المادة (٤٠) تعيين "ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وإنهاء مهامهم" من اختصاص رئيس السلطة[١١]، كما منحه تعيين السفراء وفقًا لقانون السلك الديبلوماسي رقم ١٣ للعام ٢٠٠٥، فضلًا عن أن المادة (٣) منه قد منحت وزارة الشؤون الخارجية "تمثيل فلسطين خارجيًا وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية عربيًا وإسلاميًا ودوليًا"[١٢]. وهذا تعد على صلاحيات الدائرة السياسية للمنظمة لوجود مادة من نظام الموظفين الأساسي للمنظمة وهي المادة (٦٣/أ) جعلت من صلاحيات رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس الدائرة السياسية للمنظمة قرار تعيين مكاتب المنظمة.

أدت ازدواجية منصب رئيس السلطة مع رئيس منظمة التحرير[١٣]، ودمج مؤسسات السلطة (جيش التحرير، قوات الأمن، جهاز القضاء الثوري، هيئة القضاء العسكري) مع مؤسسات المنظمة، وتشابه المؤسسات التي أنشأتها السلطة مع مؤسسات المنظمة كلجنة المفاوضات، التي أنشأها رئيس السلطة بموجب مرسوم رئاسي رقم (٦) العام ٢٠٠٦؛ إلى تراجع دور المنظمة وبرنامجها الوطني الذي يمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، إضافة الى استيعاب الكوادر والقيادات الأولى للسفارات والمنظمات والاتحادات الشعبية في وظائف رسمية للسلطة وأجهزتها، مع احتفاظهم بمسمياتهم السابقة، مما أضعفها وحولها إلى هياكل خاوية، ومنع تفعيل قواعدها الشعبية في الدفاع عن قضاياها المهنية والوطنية.

جاء اهتمام القيادة بالسلطة على حساب المنظمة وسعت إلى تعزيز نفوذها محليًا ودوليًا على حسابها، ويستدل بذلك من خلال مؤشرات عدة، منها أن خطة "خارطة الطريق" التي صاغتها اللجنة الرباعية الدولية تم تسليمها إلى رئيس وزراء السلطة، واستحداث منصب وزير شؤون المفاوضات، وكذلك منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية بدلاً من منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي، ما أدى إلى تهميش الدائرة السياسية للمنظمة، وظهر ذلك في الخلاف مع فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية السابق، إذ حذّر "من المس بالدائرة السياسية أو

الإساءة لعامليها"، وقال "نأمل بألا يقترب أحد أو يمس الدائرة السياسية أو الإساءة للعاملين فيها، وإلا ستشتعل حمية الخلافات، فلكم دينكم ولنا دين".[١٤]

تأزمت العلاقة أكثر مع حدوث الانقسام، بدءًا من الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، إذ اتخذ الرئيس محمود عباس قرارات متعلقة باستحداث منصب أمين عام المجلس التشريعي من خارج عضوية المجلس، وتعبئة الشواغر في الوظيفة العمومية، ونقل مسؤولية الأمن والعديد من الهيئات العامة كاملة للرئيس ... وغيرها، وعرضها على المجلس التشريعي المنتهية ولايته بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٣، وقد أقرّها.

في المقابل، اعترضت حركة المقاومة الإسلامية(حماس) على ذلك، وألغت كافة القرارات في أول جلسة للمجلس المنتخب بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٦.

وامتد الصراع حتى أصبح صراعًا جغرافيًا، وأعلن بعدها الرئيس عباس حالة الطوارئ، وعلق عمل القانون الأساسي الفلسطيني، وخاصة البنود التي تتعلق بتشكيل الحكومة، وأقال حكومة اسماعيل هنية، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ.[١٥]

بعد حدوث الانقسام، أصدر الرئيس عباس قرارات قانونية، في كل المجالات، في ظل حالة المجلس التشريعي، محتجًا بالمادة (٤٣) من القانون الأساسي التي تنص على "لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون". في المقابل، واصلت كتلة "حماس" البرلمانية، عقد المجلس التشريعي، ورفضت الإقالة بعد أن قامت بسد العجز في النصاب القانوني للجلسات من خلال الحصول على توكيلات من نوابها، وأصدرت بدورها الكثير من القوانين. هذا الأمر شلّ السلطة التشريعية، وكشف عن خلل النظام القانوني للسلطة، وخاصة عندما واجهت السلطة استحقاق انتهاء ولاية الرئيس في العام ٢٠٠٩، ولاية السلطة التشريعية في العام ٢٠١٠، ولم تجد نصًا قانونيًا يغطي هذا العيب. قرر المجلس المركزي تمديد ولاية الرئيس عباس بموجب قرار اتخذه بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٦، ومدد أيضًا "ولاية التشريعي"[١٦]؛ ذلك لحل أزمة شرعية مؤسسات السلطة، في حين ردت "حماس" بأن المجلس المركزي هيئة غير شرعية وقراراته غير ملزمة، وأكدت أن ولاية الرئيس منتهية، والقرارات التي تصدر عنه باطلة.[١٧]

عادت اجتماعات المجلسين الوطني والمركزي بقرارات أزّمت العلاقة أكثر، فقد قرر المجلس الوطني في دورته الثالثة والعشرين، المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان – ٣ أيار ٢٠١٨ "تفويض المجلس المركزي لمنظمة التحرير بكافة صلاحياته بين دورتي انعقاده، بهدف تعزيز وتفعيل دور المنظمة وتطوير الأداء والقدرة على التحرك ومواجهة متطلبات مرحلة تتعاظم فيها التحديات".[١٨] الأمر الذي أعطى انطباعًا بدور برلماني تشريعي أكبر للمجلس المركزي، ما يثير التساؤل عن دور المجلس التشريعي في هذه الحالة.

وأصدر المجلس المركزي في دورته الأخيرة المنعقدة برام الله بتاريخ ٢٨-٢٠١٨/١٠/٢٩، قرارًا يؤكد "الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة تجسيد الدولة"[١٩]، وعزز هذا الأسئلة التي طرحت بعد الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة، حول العلاقة بين المنظمة والسلطة والدولة.

أصدر الرئيس عباس مرسومين رئاسيين (٢، ٣) في العام ٢٠١٣ [٢٠] بتغيير صفته من رئيس سلطة إلى رئيس دولة فلسطين، مع الاحتفاظ برئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، أي أنه فقط استغنى عن مسمى رئاسة السلطة الوطنية، في المخاطبات الرسمية، وقد جاء هذا الأمر موافقًا لقرار المجلس المركزي الذي عينه بهذه الصفة. ولكن مثل هذا القرار لا يحسم طبيعة العلاقة بين المكونات الثلاث: المنظمة، والدولة، والسلطة.

إن عدم حسم العلاقات وتنظيمها يؤدي إلى خلق صراع، فوجود دولة بسلطات وبرلمانات وسفارت يبرر عدم وجود المنظمة، ويثير إشكالية حسم مسألة التزامات المنظمة وواجباتها وفقًا للقانون الدولي، فلا بد من الحذر من ممارسات الدولة على مكانة المنظمة، لا سيما أن استمرار المنظمة محكوم بتحديد العلاقة بينهما، الذي من شأنه لجم أي إشكالية ممكن أن تحدث.

قرر المجلس المركزي في دورته التاسعة والعشرين، المنعقدة برام الله بتاريخ ١٥-٢٠١٨/١٧، "تشكيل لجنة عليا لتفعيل وتطوير دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، والحفاظ على استقلاليتها"[٢١]، وهو ما يعكس قلقًا بهذا الشأن، وخصوصًا موضوع الاستقلالية التي تتضمن من بين أمور أخرى تداخل الوضع الوظيفي بين السلطة والمنظمة.

كما قرر المجلس المركزي في البيان الختامي لاجتماعه الأخير "يتولى السيد الرئيس محمود عباس وأعضاء اللجنة التنفيذية الاستمرار في تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي كافة، واتخاذ الخطوات العملية وفق الأولويات المناسبة وبما يعزز صمود شعبنا ويحافظ على مصالحه الوطنية العليا، وكذلك "يتولى السيد الرئيس أبو مازن تشكيل لجنة وطنية عليا لهذا الغرض".

يعكس هذا القرار معضلة التنفيذ في قرارات منظمة التحرير، فالمنظمة نفسها لم تعد تمتلك القدرة أو آليات واضحة وعملية لتنفيذ قراراتها، واللجنة الوطنية العليا، التي ضمت قيادات تنفيذية من السلطة الفلسطينية، تعكس حالة عدم وجود آلية أو إطار أو نصوص تربط المنظمة وقراراتها بالسلطة، أو بعملية التنفيذ على الأرض. وقد أعلن الرئيس عباس عن حل المجلس التشريعي، بموجب قرار من المحكمة الدستورية، بحضور هذه اللجنة، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٢.

**خاتمة**

ما سبق يوضح أن هناك مؤشرات على الفجوة بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، والمزيد من هيمنة دور السلطة والرئيس على المنظمة، وهو ما يتعزز، سواء عبر قرار المجلس الوطني بتكليف صلاحياته للمجلس المركزي، أو بموجب "اللجنة الوطنية العليا" التي شكلها الرئيس، بقرار من المجلس المركزي، التي تضيف إطارًا جديدًا دون مهام واضحة، ما يزيد من التشوش ونقص النصوص المنظمة للعلاقات بين السلطة والدولة والمنظمة في فلسطين.

---

**الهوامش**

[١] بيان المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة والعشرون (القدس وحماية الشرعية الفلسطينية)، ٣٠ نيسان – ٣ أيار ٢٠١٨. bit.ly/2IrcTRR

بيان المجلس المركزي الفلسطيني، الدورة التاسعة والعشرون (الشهيدة رزان النجار والانتقال من السلطة إلى الدولة)، ١٥-١٧ آب ٢٠١٨. bit.ly/2EPALN0

بيان المجلس المركزي الفلسطيني، الدورة الثلاثون (دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية)، ٢٨-٢٩ تشرين الأول ٢٠١٨. bit.ly/2TdxN8T

[٢] تعريف ونشأة المجلس المركزي الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). bit.ly/2Uqn5N3

[٣] انعقد اجتماع المجلس الوطني الأول في مدينة القدس العام ١٩٦٤. وأعلن أحمد الشقيري في ختام أعماله ولادة منظمة التحرير الفلسطينية (ممثلة للشعب الفلسطيني)، واعتبر المجلس إحدى مؤسسات المنظمة. وفي العام ١٩٧٣، أقرَّ المجلس الوطني إنشاء المجلس المركزي، حيث حلَّ محلَّ اللجنة المركزية، وقد اتخذ هذا القرار لمساعدة اللجنة التنفيذية للمنظمة في تنفيذ قرارات المجلس الوطني، ولإصدار التوجيهات لها خلال الفترة الواقعة بين دورتي المجلس الوطني.

[٤] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام ٢٠٠٥.

[٥] حديث صحافي لأحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الاجتماع الأخير للمجلس المركزي الفلسطيني والعلاقات بسوريا والأردن، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٢٢٩.

[٦] تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكالة وفا. bit.ly/2Tnmj2z

[٧] ممدوح نوفل، إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٦، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ٥٢.

[٨] مروان عبدالعال، منظمة التحرير الفلسطينية: الواقع والآفاق - رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في: محسن صالح، (محرر)، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، ط١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٠٦.

[٩] عبد الكريم شبير، علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية الفلسطينية، دنيا الوطن، ٢٠١٤/١١/٢٧، bit.ly/2S9aBfk

[١٠] عاصم خليل ورشاد توام، فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلى ميثاق وطني: مقاربات إستراتيجية للنظام السياسي الفلسطيني، ط١، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، البيرة، ٢٠١٤، ص ٥٥-٦٤.

[١١] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام ٢٠٠٥.

[١٢] قانون السلك الدبلوماسي رقم (١٣) للعام ٢٠٠٥.

[١٣] محمد عطية عبد الرحيم، ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني، دنيا الوطن، ٢٠٠٧/٦/٤. bit.ly/2SeQs7q

[١٤] القدومي يحذّر عباس عبر الأحمد: لا تمسوا الدائرة السياسية لـ م.ت.ف وإلا، فلسطين اليوم، ٢٠٠٩/٨/٢٤. bit.ly/2Tlc8fG

[١٥] المراسيم الصادرة عن الرئاسة الفلسطينية والقاضية بإقالة رئيس الحكومة إسماعيل هنية، وإعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧، ص١٥٦-١٥٧. bit.ly/2S9l9uW

[١٦] عماد أبو رحمة، المجلس الوطني الفلسطيني وإشكالية الشرعية، (ورقة تحليل وضع)، مركز مسارات، ٢٠١٨/٤/٢٣. bit.ly/2TjWzoa

[١٧] بلال الحسن، هل المجلس المركزي مرجعية حقًا؟، وكالة فلسطين اليوم، ٢٠٠٩/١٢/٢٠. bit.ly/2B722rI

[١٨] بيان المجلس الوطني، مصدر سابق.

[١٩] المجلس المركزي يقرر إنهاء التزامات منظمة التحرير والسلطة الوطنية كافة تجاه اتفاقاتها مع سلطة الاحتلال، وكالة وفا، ٢٩١٠٢٠١٨. bit.ly/2TdxN8T

[٢٠] المرسوم الرئاسي الفلسطيني للعام ٢٠١٣، وكالة وفا. bit.ly/2WlYquM

[٢١] بيان المجلس المركزي الفلسطيني، الدورة الثلاثون، مصدر سابق.

## الأرض.. الصراع والمعركة

**أنطوان شلحت ـ العربي الجديد ـ ٢٠١٩/١/٣٠**

يُعيد مخطّط إسرائيلي جديد يرمي إلى سرقة ٢٦٠ ألف دونم من أراضي العرب في منطقة النقب، كُشف النقاب عنه أخيرًا، وأعدّه وزير الزراعة، أوري أريئيل، من حزب البيت اليهوديّ، إلى صدارة الاهتمام، موضوع الأرض في الصراع مع دولة الاحتلال، سيّما شعار "احتلال الأرض" الصهيوني الكلاسيكي، والذي لم يكن شعارًا للتيّارات اليمينية فحسب، إنما كان أيضًا شعار تيّارات صهيونية تدّعي الاعتدال.

يأتي هذا المُخطّط بعد أن تمّ التصدّي شعبيًّا قبل عدة سنوات لمُخطّط شبيه حتى إحباطه. والقصد "مُخطّط برافر" الذي سعى إلى مصادرة مئات آلاف الدونمات من العرب الأصلانيين في منطقة النقب، وعددهم نحو ٢٠٠ ألف نسمة، من خلال حشرهم في حوالي ١٠٠ ألف دونم، أي أقل من ١% من مساحتها الإجمالية. وصادقت الحكومة الإسرائيلية على هذا المُخطّط في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، وجرى تعريفه بأنه "مُخطّط توطين عرب النقب". ونصّ على التهام نحو ٥٠٠ ألف دونم من أصل ٦٠٠ ألف دونم يملكها العرب في النقب، وترفض الحكومة تسجيل ملكيتهم عليها. ولم يكن مرتبطًا بوجود العرب في منطقة النقب فقط، إنما انطوى أيضًا على انعكاساتٍ خطرة، تتعلق بجوهر المعركة على الأرض بين الفلسطينيين في الداخل وإسرائيل.

من المعروف أن كل ما بقي من الأراضي الخاصة التي كان يملكها فلسطينيو ٤٨ في منطقتي الجليل والمثلث لا يزيد عن ٦٥٠ ألف دونم. ومن هنا رأت لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في الداخل أن "مُخطّط برافر" يعتبر أكبر مُخطّط كولونيالي يستهدف وجودهم منذ نكبة ١٩٤٨، وأن معركة النقب تُشكل بالتالي معركة فاصلة على ما تبقى من أراضٍ عربية، بعد أن نالت المؤسسة الإسرائيلية من أراضي الجليل والمثلث والمدن الساحلية على مرّ الأعوام.

ولا تخفي إسرائيل أن كل من يعمل في إعداد المُخطّطات الخاصة بالنقب، وكذلك جميع القائمين على تنفيذها، هُم من رجال المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية. ومُجرّد ذلك يدل على أنها تتعامل مع فلسطينيي ٤٨ بعقليةٍ عسكرية، وبأنهم قضية أمنية، وخطر قومي!

ويجاهر كبار المسؤولين والخبراء في الشؤون الجغرافية والديمغرافية أن سرقة أراضي العرب في النقب تُعتبر "مهمة قومية" من الدرجة الأولى، تفرضها، أيضًا، الضغوط السكانية الشديدة في وسط إسرائيل، والحاجة إلى تخفيف الحضور العسكري الكثيف المنتشر حول منطقة تل أبيب الكبرى، حيث أعدّ الجيش الإسرائيلي خُططًا متعدّدة، لنقل عدد كبير من قواعده العسكرية إلى النقب، بهدف إخلاء أراض في مناطق الوسط، وتخصيصها لمشروعات سكنية، أو لمشروعات مدنية أخرى.

وكان تقرير لمراقب الدولة الإسرائيلية قد أفاد بأن ٨٠% من "أراضي الدولة" (باستثناء الأراضي في الضفة الغربية المحتلة) في قبضة المؤسسة الأمنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتستعمل هذه المؤسسة نصف هذه

الأراضي لأغراضها الخاصة، بينما تفرض قيودًا مشدّدة على استعمال النصف الباقي، في وقت يحتاج فيه البلد بصورة ماسّة إلى الأرض.

وفي مطلع ٢٠٠٩ صدر كتاب مُهّم بهذا الشأن بعنوان "بلد باللون الخاكي – الأرض والأمن في إسرائيل" من تأليف الباحثين عميرام أورن ورافي ريغف، عرضا فيه بشكل مُفصّل خريطة الامتداد الأمني الإسرائيلي من الناحية الجغرافية. وبيّنا أنه على الرغم من شحّ الأرض، فإن ما يقارب نصف مساحة إسرائيل يتبع للمؤسسة الأمنية، أو واقع تحت تأثيرها. وتمتد هذه الأراضي في كل أنحاء البلد، في الوسط والأطراف، وفي المدن الكبرى والصغرى، وفي الجبال وشواطئ البحر، وكذلك في المناطق المأهولة والمفتوحة، وفي هذه المساحة كلها ثمة بُنى تحتيّة أمنية ومناطق عسكريّة. وأكّدا أن الحديث يدور حول ظاهرةٍ جغرافيةٍ لا مثيل لها من ناحية حجمها، مقارنة بدول العالم الأخرى. كما أبديا دهشتهما من اكتشاف أنه، من حيث المساحة، تعتبر "دولة إسرائيل المدنية" أصغر كثيرًا مما كانا يعتقدان في السابق، وشدّدا على أن الجيش هو بمثابة دولة ظلّ، بدل أن يكون تابعًا لدولة ذات سيادة.

## سيناريو لضربة إسرائيلية و«إنهيار مدروس»

**طوني عيسى . الجمهورية . ٢٠١٩/١/٣٠**

هناك مَن يضحك على الناس عندما يصوِّر لهم أنّ أزمة الحكومة هي أزمة حسابات صغيرة وحقائب وزارية وأسماء وزراء، والمثير هو أنّ كثيرين يصدِّقون. ومن النماذج، مثلاً، أنّ هناك ٦ نواب، يحملون لافتة «اللقاء التشاوري»، يصدِّقون أنهم هم الذين يتحكّمون بأزمة تأليف الحكومة، ويعتقدون أنّ البلد لا يطلع فيه الصباح إلّا إذا صاح ديكُهم!

لماذا يصرّ المعنيون جميعاً على القول إنّ عقدة التأليف تكمن في التفاصيل الحسابية الداخلية؟

الأرجح، لأنّ أيّاً منهم ليس مستعداً للاعتراف بحقيقة الأمور، وهي أنّ قراره ليس في يده، بل هو في أمكنة أخرى خارج الحدود... شرقاً وغرباً!

مأزق الحكومة الحقيقي يكمن في أنّ البلد واقعٌ بين جبهتين: المحور الأميركي – السعودي الذي يرفض تأليف حكومة يتحكّم «حزب الله» بقرارها، بعدما بات يتحكّم بالقرار في المجلس النيابي. والمحور الإيراني الذي يرفض تشكيل الحكومة إلّا إذا كرّسَت الانتصار المحقَّق في الانتخابات النيابية الأخيرة. وبين المحورين يدور اللاعبون المحليون حول تفاصيل سخيفة، ويناورون بطرح عناوين وتفاصيل لا علاقة لها بعمق المشكلة، لئلّا يُقال إنهم يلتزمون توجهات خارجية.

ويبقى الملف الحكومي في حال مراوحة، لأنّ أياً من المحورين المتنازعين غير مؤهَّل حالياً لحسم المعركة لمصلحته. فالظروف الداخلية، دستورياً وسياسياً وأمنياً، تسمح لكل من المحورين أن يقول «لا» لتأليف الحكومة إلى أجل غير مسمّى. ولكنه لا يستطيع أن يفرض على المحور الآخر أن يقول «نعم».

وفي التفاصيل، لا ٧ أيار واردة حالياً ولا إجبار الحريري على الاعتذار. وفي المقابل، لا يستطيع الحريري أن يعلن حكومة لا يرضى عنها «الحزب»، ولو انتظر سنوات. وبينهما، يحاول رئيس الجمهورية أن يستفيد من الهوامش المتاحة ليوسِّع دائرة الحركة ويضمَن المستقبل لفريقه السياسي، فهذه فرصته.

وهكذا، وعلى رغم أجواء التفاؤل «الملغومة» بين الحين والآخر، لا أفق للخروج من المأزق السياسي الداخلي إلّا من خلال ٣ حالات هي الآتية:

١ . أن يتمكّن أحد المحورَين من حسم المعركة الإقليمية لمصلحته. وهذا أمر يبدو صعب المنال في المدى المنظور، على رغم الاستعداد الأميركي – الإسرائيلي المُعلن، بدعمٍ من قوى عربية أساسية، لإنهاء التمدّد الإيراني في دول المنطقة. لكن الحسم قد يصبح احتمالاً واقعياً في المدى المتوسط أو البعيد.

٢ . أن يتوصّل المحوران المتنازعان إلى صفقة شاملة أو جزئية تتعلق بلبنان وحده أو به وبسوريا والعراق مثلاً. وعلى رغم من كل المؤشرات السلبية، فإنّ هذا الاحتمال وارد إذا وجد الطرفان في لحظة معينة أنّ مصلحتهما تقتضي ذلك.

٣ . أن تَدخُل اللعبة معطيات جديدة، ومنها مثلاً التباعد بين روسيا وإيران في سوريا، وانعكاس ذلك على العلاقة بين إيران ونظام الرئيس بشّار الأسد وعلى وضعية «حزب الله» في سوريا ولبنان. ومن المعطيات أيضاً، تنفيذ إسرائيل تهديداتها بتوجيه ضربات عسكرية إلى الداخل اللبناني.

وهنا يجدر التوقف عند التحذيرات المتتالية للبنان الرسمي من مغبّة استمرار انزلاقه في تبنّي نهج «حزب الله»، وأبرزها تلك التي حملها ديفيد هيل أخيراً. ومنذ إثارة ملف الصواريخ الدقيقة في محيط مطار بيروت حتى بروز أزمة الأنفاق، تضطلع فرنسا بدور الوسيط لمنع إسرائيل من استغلال المناخ الدولي والإقليمي المؤاتي، وشنّ حرب على لبنان لا يمكنه إطلاقاً أن يتحمَّل تبعاتها. والفرنسيون هم الأدرى بالواقع اللبناني الشديد الإحراج اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

لكن، الأدهى هو السيناريو الذي يتردَّد في بعض الأوساط المتابعة للشأن اللبناني، ومفاده أنّ الضربة الإسرائيلية قد تكون، في لحظة معينة، ضرورة لتحقيق غايات معينة. فلبنان وصل إلى مرحلة من التعثّر والتخبّط والجمود، على كل المستويات، وباتَ يصعب إخراجه منها وتحقيق التغيير المطلوب إلّا بعملية انهيار شامل يُعاد بَعدها بناء كل شيء من الصفر.

وفق هؤلاء، لم يَعُد لبنان قادراً على إدارة شؤونه بالنظام القائم حالياً. وحتى الاستحقاقات الدستورية كالانتخابات الرئاسية والنيابية وتأليف الحكومات لا تتم في مواعيدها، بل تتأخّر أشهراً أو سنوات. وأما الوضع الاقتصادي فهو متعثّر، والوضع المالي يتراجع، والوضع النقدي مدعوم اصطناعياً. والدولة سائبة بلا ضوابط قانونية، وتسيطر على قرارها فئات مسلّحة.

ولذلك، وفق السيناريو الذي يتم تداوله، سيكون مناسباً خلط الأوراق في لبنان وإعادة تركيز الدولة على أسس جديدة، وعقد مؤتمر وطني شامل يرسم هذه الأسس. وربما يكون صعباً إحداث هذا الخلط العنيف للأوراق من دون اهتزاز الوضع سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

وهنا يخشى البعض أن يجري إسقاط لبنان إقتصادياً ومالياً ونقدياً وتعريضه لضغط سياسي وأمني كبير، بحيث يكون سيناريو «الانهيار المدروس» سبيلاً لفرض الحلول الفوقية على لبنان بما يتلاءم والحلول التي يجري تمريرها في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يصبح منطقياً توقُّع قيام إسرائيل بتسديد ضرباتها للبنان في الوقت القاتل.

البعض يطرح أسئلة عن احتمال أن يتم الاتفاق على سيناريو الضربات الإسرائيلية بين قوى إقليمية ودولية عدّة، أي أن تأتي الضربات نتيجة التنسيق بين قوى مختلفة، وضمن أطُر معينة لا تقوم إسرائيل بتجاوزها، فتكون أداة التسخين الضرورية لإنضاج الطبخة وتظهير معطيات سياسية جديدة في لبنان.

وهذا السيناريو «المُرعِب» تخشاه القوى السياسية كافة، في لبنان، ولكنها لا تمتلك القدرة على منع حصوله، إذا توافقت القوى الخارجية عليه في لحظة معينة، لأنها أساساً لا تمتلك القبول أو الممانعة.

## المواجهة العسكرية الإسرائيلية للخطر الإيراني في سوريا.. دوافع واحتمالات

**المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ـ ٢٠١٩/١/٢٧**

في ثاني أعنف هجوم عسكري إسرائيلي بعد هجوم مايو ٢٠١٨ ضد الميليشيات الإيرانية المنتشرة في سوريا، بغية إجبارها على الخروج من سوريا، شن جيش الدفاع الإسرائيلي يوم ٢١ يناير ٢٠١٩ غارات جوية مكثفة من محاور مختلفة ضد التمركزات الإيرانية في سوريا، على خلفية تصاعد الحرب الكلامية والعسكرية، بعد تسليم الروس منظومة S-300 المتطورة للسوريين، وقرار الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا، وفشل المباحثات الروسية–الإسرائيلية للضغط على إيران؛ لإخراج ميليشياتها من سوريا التي استمرت لمدة أكثر من عام ونصف العام تقريبًا برفض الإيرانيين مطلب إسرائيل إخراج ميليشياتهم من سوريا، وهو ما يجعلنا نتساءل حول احتمالات المواجهة العسكرية بين إسرائيل وإيران ومدى استعداد إيران خوض حرب مفتوحة مع إسرائيل.

**أولًا: أبعاد الهجوم العسكري الإسرائيلي**

أطلق سلاح الجو الإسرائيلي، يوم ٢١ يناير ٢٠١٩، أكثر من ٣٠ صاروخًا مجنحًا وقنبلة موجهة ضد المقرات الإيرانية في الجنوب السوري، توزعت بين محيط العاصمة دمشق وريفها وريف القنيطرة والسويداء، وذلك من ثلاثة محاور مختلفة من الغرب وجنوب الغرب والجنوب السوري –من فوق الجولان والأراضي الفلسطينية المحتلة وبحيرة طبريا– أكدت سوريا أن دفاعاتها الجوية أسقطت بعض الغارات الإسرائيلية، وهو ما أسفر في النهاية عن مقتل أربعة جنود سوريين، وإصابة ستة آخرين، حسب وزارة الدفاع الروسية، وعدهم المرصد السوري لحقوق الانسان بأحد عشر قتيلًا بينهم سوريان، بينما أكدت المنظمة السورية لحقوق الانسان ١٢ من الحرس الثوري الإيراني.

برَّر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في كلمة له، نُشرت على حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) غارات سلاح الجو ضد المقرات الإيرانية في سوريا لاستهداف الميليشيات الإيرانية أمن إسرائيل والجولان قائلًا: «ضرب سلاح الجو بقوة أهدافا إيرانية في سوريا، بعد أن قامت إيران بإطلاق صاروخ على أراضينا» مضيفًا: «نعمل ضد إيران وضد القوات السورية التي تدعم العدوان الإيراني... ونحن نضرب كل مَن يحاول المساس بنا، ومن يهدد بتدميرنا سيتحمل كامل المسؤولية».

وفي السياق ذاته، اتهم الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، افيخاي ادرعي، إيرانا بإطلاق صاروخ باتجاه الجولان، قائلًا على (تويتر): «الاعتداء الإيراني على إسرائيل من داخل الأراضي السورية، والذي تم التخطيط له مسبقا من قِبَل إيران، هو سبب الضربات الليلية الواسعة في سوريا».

ومن بين الأهداف الإيرانية التي قصفتها إسرائيل حسب أدرعي:

- مواقع تخزين وسائل قتالية.
- موقع تخزين في مطار دمشق الدولي.
- موقع استخبارات إيرانية.

• معسكر تدريب إيراني.

وأوضح موقع تيك ديبكا الإسرائيلي أن الصاروخ الذي أطلقه الإيرانيون على الجولان هو صاروخ «فاتح ١١٠» المعدل، ومداه ٣٠٠ كيلو متر، ويحمل رأسًا متفجرًا يزن ربع طن، وأطلق بأمر من قائد فيلق القدس، قاسم سليماني، لاختبار ردة فعل إسرائيل بعد قرار الانسحاب العسكري الأمريكي، ونشر سوريا منظومة S-300.

**ثانيًا: دوافع القصف العسكري الإسرائيلي للمقرات الإيرانية**

تكرّرت الاستفزازات الإيرانية للإسرائيليين لاختبار ردود أفعالهم في الجنوب السوري في توقيتات متباينة، رغم استبعاد المراقبين رغبة إيران الدخول في حرب مفتوحة مع إسرائيل، فمن ناحية تستفيد إيران بمعرفة مدى جاهزية الإسرائيليين لأية حرب محتملة، ومن ناحية ثانية تستطيع التعرف على نوعية الأسلحة الإسرائيلية المتطورة في مجال الجو وأساليب الحرب وفنونها في الساحة السورية مع إسرائيل إذا ما اندلعت الحرب، وحتى تقرر إيران دخولها أو عدم دخولها في الحرب مع إسرائيل، وتكرر أيضًا تحميل إسرائيل للإيرانيين المسؤولية في غاراتها الجوية، فما هي الدوافع الإسرائيلية الحقيقية لقصفها المقرات الإيرانية:

**١- تجاوز الإيرانيين الخطوط الحمراء الإسرائيلية:**

التي تتمثّل حسب الرواية الإسرائيلية في اللاءات الأربع:

• لا لزيادة عدد المقاتلين الإيرانيين في سوريا.

• لا لاستغلال إيران الصراع الدائر في سوريا لتهريب ونقل السلاح لحزب الله؛ لدعم ترسانة الحزب العسكرية وتغيير قواعد اللعبة.

• لا لتدشين إيران وحزب الله بنية تحتيَّة هجوميَّة في الجنوب السوري، تُستغل ضد الأمن الإسرائيلي.

• لا لإطلاق النار على الأراضي والبلدات الإسرائيلية، بغض الطرف عن هوية مطلق النار أو هدفه؛ لأن هذا سينجم عنه ترسيخ إيران لنفوذها في سوريا، ويقرب الخطر الإيراني من إسرائيل بتمددها في الجنوب السوري.

زاد عدد المقاتلين الإيرانيين في سوريا من ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف مقاتل، حسب إحصائية للجيش الإسرائيلي، نُشرت في أبريل ٢٠١٨، من بينهم نحو ٢٠٠٠ مقاتل عسكري ومستشار، و٧٥٠٠ من حزب الله، والباقون من المقاتلين الذين جلبتهم إيران من دول غير المستقرة كأفغانستان وباكستان، وبتقديمها الدعم المالي للميليشيات الشيعيّة في سوريا، إذ أفاد التقرير الذي أصدرته الخارجية الأمريكيَّة في أكتوبر ٢٠١٨ بأن إيران أنفقت ١٦ مليار دولار على قواتها ووكلائها في سوريا والعراق واليمن.

وكشفت الاستخبارات الأمريكية خلال العام ٢٠١٨ عن رحلات جوية من إيران إلى سوريا، يُشتبه في نقلها أسلحة إلى نظام الأسد والمقاتلين الإيرانيين، ومساعي إيران لتدشين قواعد عسكرية، وجيش كامل في سوريا ليكون موازنًا للقوة أمام إسرائيل، ومصدر تهديد دائمًا لتل أبيب، وبتحريك الحرس الثوري قوافل عسكرية لنقل المقاتلين والسلاح عبر الحدود العراقية – السورية، وبما كشفته تقارير استخباراتية حسب وسائل إعلام إسرائيلية، من انتشار وحدات عسكرية إيرانية على طول الحدود الإسرائيلية –السورية.

ولذلك ذكر نتنياهو خلال مناسبات عديدة خلال العام ٢٠١٨: «إسرائيل لن تسمح للنظام بلفّ حبل الإرهاب حول عنقها، وإننا سنتحرك إذا لزم الأمر ضد إيران نفسها».

وأوضح وزير الطاقة المُستقيل، يوفال شتاينس في مايو ٢٠١٨: «لا يمكن للأسد أن يجلس بهدوء في قصره، ويحافظ على نظامه في الوقت الذي يسمح فيه بتحويل سوريا إلى قاعدة لمهاجمة إسرائيل» مبررًا ذلك بأن «ما حدث في لبنان وتقوية حزب الله نموذج، وإذا لم نمنع إيران من تثبيت وجودها في سوريا، فسنحصل على حزب الله آخر في سوريا».

**٢- فشل المفاوضات الروسية – الإسرائيلية تجاه إخراج الميليشيات الإيرانية:**

بنهاية العام ٢٠١٨، وصلت التفاهمات الإسرائيلية – الإيرانية التي جرت خلال العام ٢٠١٨ تجاه المطلب الإسرائيلي إخراج كافة الميليشيات الإيرانية من سوريا إلى طريق مسدود، وذلك بعدم قدرة الروس على إقناع الإيرانيين الالتزام بالتفاهمات بين الروس والإيرانيين في مايو ٢٠١٨ بأن يكون الحضور العسكري المسموح به على الحدود الجنوبية لسوريا هو حضور القوّات السورية فقط، وعدم التزام الإيرانيين بالعرض الروسي في أغسطس ٢٠١٨، بإبعاد الميليشيات مسافة ٨٥ كيلو مترًا مربَّعًا من مرتفعات الجولان الحدودية مع إسرائيل، وأن تؤول مسؤولية السيطرة وحفظ الأمن في المناطق التي تخرج منها الميليشيات الإيرانية إلى قوات الأسد.

فما أن سيطر الأسد المدعوم روسيًّا وإيرانيًا على كافة المناطق السورية المستردة من أيادي فصائل المعارضة والتنظيمات الإرهابية سارعت الميليشيات الإيرانية نحو التموضع في الجنوب السوري والجولان، ضاربة التفاهمات الروسية – الإسرائيلية عرض الحائط.

وقد أرجع مراقبون غض الروس نظرهم عن انتهاك الإيرانيين للتفاهمات إلى الاحتياج الإستراتيجي الروسي لإيران في سوريا؛ لتثبيت أركان النظام السوري وحماية القواعد والمصالح الروسية في سوريا، فضلًا عن أن التواجد البري الروسي في سوريا مكلِّف ماديًّا وبشريًّا لروسيا، وبالتالي تعتمد موسكو في الحفاظ على مناطق نفوذها في سوريا على الميليشيات الإيرانية.

**٣- الانزعاج الإسرائيلي من قرار الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا:**

يتخوّف الإسرائيليين من استغلال الإيرانيين للفراغ الذي سيتركه الانسحاب الأمريكي في ترسيخ نفوذها الذي تسعى واشنطن وتل أبيب لتقليصه، فقد أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت قبل نهاية ٢٠١٨ «عندما يكتمل الانسحاب الأمريكي من سوريا سنرى قاسم سليماني، وهو يفرك يديه فرحًا، وسيبلغ .. خامنئي بأنه تمت إزالة عقبة أخرى أمام إيران..وتم فتح جبهة ثانية ضد إسرائيل».

وينزعج الإسرائيليون من إمكانية تكرار سيناريو الانسحاب الأمريكي من العراق ٢٠١١، من حيث إطلاق يد الإيرانيين في سوريا بعد إجلاء القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في سوريا، واستغلال الفراغ الذي ستتركه القوات الأمريكية في تحقيق مكتسبات تتمثل في سهولة تنفيذ مخططات التموضع الإيراني في سوريا، وتوسيع نطاق النفوذ، والسيطرة على إدارة مفاصل الدولة ومؤسساتها وصنع قرارها، خاصة في الوقت الذي تدخل فيه سوريا مرحلة جديدة تعيد فيها بناء مؤسساتها، وفتح الباب على مصراعيه أمام عمليات تهريب ونقل الأسلحة إلى

حزب الله، نتيجة سيطرة ميليشياته على الحدود العراقية – السورية، وهو ما يزيد من قدرات الحزب العسكرية بما قد يغيّر قواعد اللعبة، فضلًا عن إمكانية الدخول في صراع مع إسرائيل، يزجّ بالمنطقة المضطربة في آتون حرب شاملة، وتسهيل مهمة تنفيذ الممر الأرضي الذي يربط طهران بالبحر بالمتوسط.

**٤- تصاعد المواجهة بين الطرفين قبل الهجمات الإسرائيلية:**

حيث اعترف نتنياهو بشكلٍ مفاجئٍ في ١٣ يناير ٢٠١٨ بشن سلاح الجو العديد من الصواريخ على التمركزات الإيرانية في سوريا خلال العام ٢٠١٨، قدّرها رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته غادي إيزنكوت في ١٥ يناير ٢٠١٩ بنحو ٢٠٠٠ صاروخ وقنبلة موجهة على سوريا خلال عام ٢٠١٨، ضمن إطار حملتها لمنع تموضع إيران في سوريا.

وفي منتصف يناير ٢٠١٩، طالب نتنياهو الإيرانيين بالخروج الفوري من سوريا قائلًا: «أخرجوا من سوريا بسرعة، فنحن لن نوقف هجماتنا.. ولن نتوقف عن سياستنا الهجومية».

وفي المقابل، توعّد القائد العام للحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد علي جعفري، في ١٦ يناير ٢٠١٩ نتنياهو بـ«سقوط صواريخ إيران على رأسه» قائلًا: «على إسرائيل أن تخشى اليوم الذي ستنهال فيه صواريخ إيران الدقيقة فوق رؤوس الإسرائيليين» مخاطبًا نتنياهو: «احذر من اللعب بذيل الأسد».

وقد ربط الكاتب الإيراني رضا صدر الحسيني الموقف الإيراني بالاعتقاد السائد لدى الإيرانيين، بأن ضعف الخطوط الإيرانية الأمامية في دول مثل: سوريا، والعراق، ولبنان، الذين يحيطون بإسرائيل، يُمكِّن تل أبيب بسهولة من استهداف الأمن الإيراني الداخلي؛ حيث إن إضعاف حلفاء إيران المحيطين بإسرائيل يعني حضور إسرائيل بجوار الحدود الإيرانية.

**ثالثًا: ردود الأفعال الإيرانية على الضربات الإسرائيلية:**

في إطار سياسة التهديدات اللفظية التي عوَّدتنا عليها إيران في الآونة الأخيرة، علّق قائد القوات الجوية الإيرانية، عزيز نصير زادة، يوم ٢١ يناير ٢٠١٩، معلنًا استعداد بلاده الكامل لخوض الحرب ضد إسرائيل، وإزالتها من الوجود، قائلًا: «إيران مستعدة لحرب ساحقة مع إسرائيل» مضيفًا: أن بلاده «جاهزة تمامًا، وتنتظر بفارغ الصبر مواجهة النظام الصهيوني ومحوه من على وجه الأرض».

هذا التعليق لم يكن الأول من نوعه، بل سبقه العديد من التصريحات عقب كل غارة إسرائيلية تقصف المقرات الإيرانية في سوريا، لا تخرج عن شعارات صناع القرار في إيران الذين لطالما يتغنون بقدراتهم العسكرية والصاروخية المتوسطة والبعيدة المدى وقدرتهم على محو إسرائيل، ولذلك تبدو مجرد تصريحات شعبويَّة يرفعها النظام؛ للحفاظ على ظهيره الشعبي، والمواليين له في الداخل دون أن تحول لواقعٍ فعليٍّ، وذلك بدليل عدم إبداء إيران أية ردة فعل على تأكيد إيزنكوت بأن إسرائيل ألقت ٢٠٠٠ صاروخ وقنبلة ضد المقرات الإيرانية في سوريا ٢٠١٨.

وربط المحللون الإيرانيون بين الضربات الإسرائيلية ومساعي نتنياهو السياسية للتغطية على إخفاقاته العسكرية، بعد تلقي إسرائيل ضربات صاروخية غير متوقعه من قطاع غزة كرد فعل على العملية العسكرية الإسرائيلية ضد

القطاع المحاصر في نوفمبر ٢٠١٨، التي تسبَّبت في تقديم وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، استقالته لعدم قدرته وفريقة العسكري في تقدير القدرات الصاروخية للمقاومة الفلسطينية بشكلٍ دقيقٍ، ومساعيه لتحقيق مكاسب سياسية ضد خصومه قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية في أبريل ٢٠١٩ ليتمكن من تشكيل الحكومة الجديدة، ومساعيه للتغطية على قضايا الفساد المالي التي يواجهها وزوجته، والحيلولة دون صدور لوائح اتهام بالفساد ضده، تتسبب في محاكمته أو ترك المنصب على حد الرواية الإيرانية.

**رابعًا: احتمالات المواجهة الإسرائيلية – الإيرانية:**

تظل احتمالات المواجهة ومدى استعدادية إيران للدخول في حرب مفتوحة مع إسرائيل مرهونة بحجم المقدرات الإيرانية الاقتصادية والعسكرية، ومدى جاهزية حلفائها الإقليميين والدوليين لمساندتها في أي حربة محتملة مع إسرائيل، ومدى قبول الفواعل الإقليمية والدولية في الأزمة السورية باندلاع الحرب التي ستكون كارثيّة على الجميع بكل المقاييس في سوريا والمنطقة برمتها.

وإذا ما نظرنا إلى تلك العناصر الرئيسة لتقليص مخاطر الحرب على أقل تقدير، نصل إلى نتيجة مفادها أن إيران غير راغبة في خوض معركة مفتوحة لا يمكن السيطرة عليها إذا ما اندلعت ولا يُحمد عقباها، وذلك لأسباب تتعلق بأوضاعها الاقتصادية المتردية، وبحجم مقدراتها العسكرية التي لا تضاهي نظيرتها الإسرائيلية والأمريكية، وفقدانها للغطاء الجوي في سوريا، كما أن الإيرانيين منشغلون أكثر بتنفيذ الممر الذي يربط إيران بالبحر المتوسط، ولا يريدون تعطيله، ولا يمكن الانشغال بسيناريو الحرب وفق منطق ومقتضيات الحرب أثناء الجهود المكثفة لسرعة تنفيذه على أرض الواقع.

زِدْ على ذلك أن تغيير قواعد اللعبة والاشتباك واندلاع الحرب مرتبط بشكل كبير بالروس بوصفهم الفاعل الرئيس في المعادلة السورية، فروسيا لن ترغب في اندلاع أيّة حروب في سوريا لأسباب تتعلق بمصالحها في سوريا، وعلاقاتها المعقدة مع الإيرانيين والإسرائيليين، ومخاوفهما من تدخل الولايات المتحدة لصالح إسرائيل في الحرب، ولذلك يتعيّن على الروس القيام بدورهم في تعديل سلوك ومواقف طهران وتل أبيب بالابتعاد عن حرب حامية الوطيس في سوريا والشرق الأوسط بفرض تفاهمات ملزمة للطرفين.

فضلًا عن إدراك الإيرانيين بأن الإسرائيليين ليسوا وحدهم مَن يكنون العداء لإيران في المنطقة، ويريدون لَيَّ ذراعها بل وكسره، والروس يريدون تخفيض الطموحات الإيرانية، ووضع حد للشهية الإيرانية المفتوحة لاقتضام مزيد من مناطق النفوذ في سوريا.

أما الأمريكان فيسعون بدورهم لكسر يد إيران بمحاصرتها إقليميًّا ودوليًّا من خلال العقوبات الاقتصادية، والأدهى أن دول الجوار الخليجي سيكونون متأهِّبين لأية إجراءات تحدّ من الطموحات الإيرانية، وتجعل من إيران منكفئة على الداخل، ولذلك من الصعوبة بمكان أن يخاطر الإيرانيون بالدخول في حرب مفتوحة مع إسرائيل من المتوقع حال اندلاعها أن تكون حرب مصيريَّة كارثيَّة على كافة أطرافها.

## ماذا وراء قمة الشرق الأوسط في بولندا؟

**روبرت كولدا(*) - (مجلس الأطلسي) - ٢٠١٩/١/١٨**

كان الإعلان الأميركي عن عقد قمة دولية حول الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يومي ١٣ و١٤ شباط (فبراير) في وارسو صادماً بقدر ما هو غير متوقع –وليس للإيرانيين فحسب، وإنما للبولنديين أنفسهم أيضاً.

تشكل بولندا حليفاً سياسياً وعسكرياً مهماً للولايات المتحدة، وقد قررت شركات الطاقة البولندية الانسحاب من إيران بعد تخلي الرئيس دونالد ترامب عن خطة العمل الشاملة المشتركة (اتفاق إيران النووي) وإعادة فرض العقوبات على طهران. ولكن، ماذا عن عقد قمة متعددة الأطراف عن الشرق الأوسط في بولندا؟ بل إن إشاعات تقول إن وارسو أخِذت بالمفاجأة عندما أعلن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن هذا الحدث سيتم تنظيمه في العاصمة البولندية الشهر المقبل.

منذ صدور هذا الإعلان، تم الكشف عن القليل من التفاصيل حول هذا الحدث. ما هي الأجندة؟ لا أحد يعرف. وقال بومبيو إن الاجتماع سوف يركز على استقرار الشرق الأوسط وقضايا السلام والحرية والأمن، بما في ذلك عنصر مهم هو التأكد من أن لا تشكل إيران نفوذاً مزعزعاً للاستقرار في المنطقة.

مع ذلك، أكدت بولندا أن القمة لن تكون مناهضة لإيران. وفي تصريحها الوحيد الذي صدر حتى هذا التاريخ فيما يخص الاجتماع الوزاري الذي سيُعقد لتعزيز مستقبل يحكمه السلام والأمن في الشرق الأوسط، قالت وزارة الشؤون الخارجية البولندية: سوف يكون الاجتماع الوزاري منتدى للبلاد المعنية بتحقيق الاستقرار في المنطقة ليتشاركوا تقييماتهم ويعرضوا الأفكار عن طرق أفضل لإحراز التقدم. وسوف يناقش الاجتماع طائفة من القضايا الحساسة، بما فيها الإرهاب والتطرف، وتطوير الصواريخ وانتشار الأسلحة النووية، والتجارة البحرية والأمن، والتهديدات التي تشكلها الجماعات الوكيلة عبر المنطقة.

من الذي سيحضُر؟ الإجابة، مرة أخرى، هي أننا لا نعرف. ووفقاً لوزارة الخارجية البولندية، فإن دولاً من جميع أنحاء الكوكب دُعيت للمشاركة. وذُكر أن نحو سبعين دولة تم الاتصال بها، وإنما ليس إيران. وإذا كان هذا صحيحاً، فإنه سيكون خطأ كبيراً –فحتى لو اعتُبرت إيران صانع متاعب إقليمي، فإن من الصعب تصور أن يكون بالإمكان حل مشاكل المنطقة من دون مشاركة طهران. ووفقاً للإعلام الإيراني، فإن من المرجح أن لا تحضر الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، السيدة فريدريكا موغيريني، هذه القمة أيضاً. كما أن مستوى تمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غير مؤكد.

في أعقاب صدور الإعلان، ذكرت وسائل الإعلام البولندية أن السفارة الإيرانية في وارسو أوقفت إصدار تأشيرات الدخول للمواطنين البولنديين. ومع أن هذه الأخبار نفِيت في واقت لاحق، فقد حذرت السلطات القنصلية البولندية رعاياها البولنديين من السفر إلى إيران، وقالت أنهم ربما لا يتمكنون من الحصول على تأشيرات الدخول في المطار لدى وصولهم إلى طهران.

في الأثناء، ألغت إيران مهرجاناً للأفلام البولندية، واتُّهمت بولندا رسمياً بالانضمام إلى المحور المناهض لإيران وبنشر رهاب إيران. كما حذرت وزارة الخارجية الإيرانية بولندا والمشاركين الآخرين في القمة أيضاً من إجراءات

انتقامية لم يتم تحديدها. ومع أن رد فعل إيران القوي مفهوم، فإن قرار إلغاء مهرجان الأفلام البولندية يشكل أخباراً مؤسفة. فالفنانون، والمفكرون وأولئك الذين يجلبون الأمم معاً لا ينبغي أن يدفعوا ثمن الخلافات والتوترات الدبلوماسية بين الحكومات. وهم يحاولون إقامة الجسور، وليس تدميرها.

ما هي الدوافع البولندية لإقامة مثل هذا الحدث؟

من المؤكد أن خطط بولندا لا تتعلق بإيران. ولا تكره بولندا إيران وليست مدفوعة حتماً برهاب الخوف من إيران. على العكس من ذلك، تريد بولندا تقليل اعتمادها على روسيا وهي حريصة على شراء النفط الخام والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط، بما في ذلك من إيران والعراق. ولكن، في عالم السياسة، لا يمكنك أن تحقق كل شيء. وفي حين أن قراراً باستضافة القمة ربما لا يكون مربحاً لبولندا على المدى الطويل، فإنه في الوقت الحالي عمل سياسي صرف ومدفوع بالبراغماتية فقط. ومع أن وارسو تريد الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع طهران، فإن التعاون الاقتصادي مع إيران يبقى في الحد الأدنى في حين أن العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة حاسمة. وكانت بولندا تحاول إقناع إدارة ترامب ببناء قاعدة عسكرية أميركية دائمة على التراب البولندي لأنها ستكون – بالنسبة لصناع القرار البولنديين على الأقل– رادعاً أقوى ضد روسيا، التي تشكل التحدي الأكبر لبولندا. هذا هو المبرر المنطقي الرئيسي لاستضافة قمة وارسو، وتبدو بولندا مستعدة الآن لدفع ثمن العلاقات المتوترة مع إيران من أجل إرضاء البيت الأبيض.

ثمة طموح آخر يدفع القرار البولندي. ترغب بولندا، شأنها شأن القوى متوسطة الحجم، في تحسين موقفها وهيبتها الدوليين. وكان قد تم تحقيق نجاح دبلوماسي عظيم في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨، عندما بدأت بولندا فترة لسنتين كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي وقت سابق، في تموز (يوليو) ٢٠١٦، استضافت بولندا بنجاح قمة لحلف شمال الأطلسي. وكما يعتقد صناع القرار البولنديون، فإن استضافة قمة عن الشرق الأوسط لن يكون فرصة لجعل الإدارة الأميركية سعيدة وإقناعها بجلب قواتها إلى بولندا فحسب، وإنما سيشكل أيضاً خطوة أخرى على طريق نقل بولندا إلى المستوى التالي في الشؤون الدولية.

لكن هذه المناورة البولندية تبقى محفوفة بالمخاطر. فبما أن أجندة القمة واستراتيجية الولايات المتحدة – المستضيف الحقيقي للحدث– غير معروفتين، فإن من المستحيل التنبؤ بنتائجها. وقال وزير الخارجية البولندي، جاسيك تشابوتوفيتش، إن طموح وارسو لهذا الحدث هو العثور على أرضية مشتركة حول إيران والاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وسوف يكون من غير العادل افتراض أنه لم يكن مخلصاً –حيث يشكل وجود علاقة قوية بين ضفتي الأطلسي هدفاً طويل الأمد لبولندا. وسوف يكون من شأن قمة ناجحة ومرموقة، والتي تجمع بين القارة العجوز وأميركا، أن تجسد السيناريو الأفضل لبولندا. ولكن، سيكون حتى حدث باهت وعديم الجدوى –وهو ما قد يكون نتيجة كبيرة الاحتمال إذا لم تحضر تركيا وإيران– بمثابة إنجاز جيد لوارسو.

مع ذلك، إذا لم ترسل فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا مسؤولين رفيعي المستوى، فإن النتيجة ستكون أقل إيجابية. والأسوأ، إذا أصبحت القمة أحادية الموضوع ومركزة على ضرب إيران –مؤتمر معادٍ لإيران على حد تعبير وزير الخارجية الإيراني– فلن يقتصر الأمر على أن بولندا لن تكون قادرة على اعتبار الحدث نجاحاً دبلوماسياً

فحسب، وإنما ستفقد أيضاً سمعتها كبلد محايد نسبياً. وسوف تتضرر أيضاً سياسة بولندا الأوسع –التي ما يزال عليها أن تتشكل بعد– تجاه الشرق الأوسط، وكذلك سمعة البلد في المنطقة. وبصراحة، سوف يكون أي مؤتمر حربي النزعة، والذي يسعى إلى تنظيم أي نوع من التحالف العسكري ضد إيران كارثة لبولندا. وفي الوقت الحالي، يجب أن يأمل المرء في أن لا تكون هذه هي الفكرة من وراء هذا الحدث.

---

* أستاذ مساعد في جامعة لودز، بولندا، وأستاذ زائر سابق في جامعة أزاد الإسلامية في إيران، وجامعة ميريلاند وجامعة تشنغ تشي الوطنية في تايوان. وهو مؤلف كتاب إيران ١٩٢٥–٢٠١٤: من رضا شاه إلى روحاني.

* نشر هذا المقال تحت عنوان: What's Behind the Middle East Summit in Poland؟

## كيف ينتهي نظام عالمي.. وما الذي يأتي في أعقابه؟ (٢ ـ ٢)

**ريتشارد هاس(*) ـ (فورين أفيرز) عدد خاص.. كانون الثاني (يناير)/ شباط (فبراير) ٢٠١٩**

**حكاية نظامَين**

تكوّن النظام العالمي الذي بُني في أعقاب الحرب العالمية الثانية من نظامَين متوازيَين في معظم فترات تاريخه. أحدهما خرج من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وكان في جوهره توازناً قاسياً من القوة العسكرية في أوروبا وآسيا، مدعوماً بالردع النووي. وقد أظهر الطرفان في منافستهما درجة كبيرة من ضبط النفس. وتم رفض مبدأ فرض تغيير السياسات Rollback –مكافئ حقبة الحرب الباردة لما يطلق عليه اليوم اسم سياسة تغيير النظام – باعتبار أنه نهج غير قابل للتطبيق ومتهور على حد سواء. واتبع كلا الطرفين قواعد غير رسمية خارج الطريق، والتي شملت احترام الأفنية الخلفية للجانبين وحلفائهما. وفي نهاية المطاف، وصلا إلى تفاهم حول النظام السياسي في أوروبا، التي تشكل الساحة الرئيسية لمنافسة الحرب الباردة، وفي العام ١٩٧٥ تم تقنين ذلك التفاهم المتبادل وتوثيقه في اتفاقيات هلسنكي. وحتى في عالم منقسم، وافقت مراكز القوتين على الكيفية التي ستخاض بها المنافسة؛ كانت منافستهما قائمة على الوسائل أكثر من الغايات. وقد جعل وجود مركزين للقوة فقط من مسعى التوصل إلى اتفاق أكثر سهولة.

كان النظام الثاني لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظاماً ليبرالياً عمل إلى جانب نظام الحرب الباردة. وكانت الدول الديمقراطية هي المشاركون الرئيسيون في هذا الجهد، الذي استخدم سبل المساعدة والتجارة لتقوية الروابط بين الدول وعزز الاحترام لحكم القانون، سواء في داخل الدول أو فيما بينها. وكان البُعد التجاري لهذا النظام مصمماً لخلق عالم (أو، حتى نكون أكثر دقة، النصف غير الشيوعي منه) تعرِّفه التجارة، والتنمية، والعمليات المالية جيدة الأداء. وفيه، سوف تكون التجارة الحرة محركاً للنمو الاقتصادي وسوف تجمع الدول معاً بحيث يصبح خيار شن الحرب باهظ الكلفة؛ وتم القبول بالدولار باعتباره العملة العالمية بحكم الأمر الواقع.

منح البعد الدبلوماسي لهذا النظام الهيمنة للأمم المتحدة. وكانت الفكرة هي إقامة منتدى عالمي دائم يمكن أن يحول دون نشوب النزاعات الدولية أو يعمل على حلها. وسوف يقوم مجلس الأمن في الأمم المتحدة، المكون من خمس قوى عظمى دائمة ومقاعد إضافية للعضوية بالتناوب، بتنظيم العلاقات الدولية. ومع ذلك، اعتمد النظام بالمقدار نفسه على استعداد العالم غير الشيوعي (وحلفاء الولايات المتحدة على وجه الخصوص) للقبول بالهيمنة الأميركية. وكما يتبين، فإنهم كانوا مستعدين للقيام بذلك، بينما يُنظر إلى الولايات المتحدة في أغلب الأحيان على أنها مُهيمن حميد نسبياً –واحد يحظى بالإعجاب على أساس ماهيته في الوطن بقدر ما هو على ما يفعله في الخارج.

خدم كلا هذين النظامين مصالح الولايات المتحدة. وتمت إدامة السلام الأساسي في كل من أوروبا وآسيا بثمن كان بوسع النظام الاقتصادي الأميركي المتنامي تحمله. وأسهمت فرص التجارة العالمية وفرص الاستثمار المتصاعدة في تعزيز النمو الاقتصادي الأميركي. وبمرور الوقت، انضمت المزيد من البلدان إلى صفوف

الديمقراطيات. ولم يعكس أي من النظامين المذكورين إجماعاً كاملاً؛ وبدلاً من ذلك، تمتع كل منهما بما يكفي من توافق الآراء بحيث لم يتم تحديه مباشرة. وحيث وقعت السياسة الخارجية الأميركية في المتاعب –مثلما حدث في فيتنام والعراق– فإن ذلك لم يحدث بسبب التزامات التحالف أو حيثيات النظام، وإنما بسب القرارات سيئة المشورة التي اختارت خوض حروب اختيار مكلفة.

**علامات التفسُّخ**

اليوم، تدهور كلا النظامين. وعلى الرغم من أن الحرب الباردة في ذاتها انتهت قبل وقت طويل، فقد تداعى النظام الذي صنعته بوتيرة أكثر تدرجاً –فيما عاد في جزء منه إلى حقيقة الجهود الغربية لدمج روسيا في النظام العالمي الليبرالي لم تحقق الكثير. وكانت إحدى علامات تدهور نظام الحرب الباردة هي غزو صدام حسين للكويت في العام ١٩٩٠، وهو شيء يغلب أن موسكو كانت لتمنعه في السنوات السابقة، على أساس أنه ينطوي على الكثير من المخاطرة. ومع أن الردع النووي الذي صنعه ذلك النظام ما يزال صامداً، فإن بعض اتفاقيات السيطرة على الأسلحة التي تدعمه كُسرت، وبعضها الآخر في طور التلاشي.

مع أن روسيا تجنبت أي تحد عسكري مباشر لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإنها أظهرت مع ذلك رغبة متزايدة في إقلاق الوضع الراهن: من خلال استخدامها للقوة في جورجيا في العام ٢٠٠٨ وفي أوكرانيا منذ العام ٢٠١٤، وتدخلها العسكري العشوائي في كثير من الأحيان في سورية، واستخدامها العدواني للحرب السيبرانية لمحاولة التأثير على النواتج السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا. وتعرض كل هذه التجليات رفضاً للقيود الأساسية التي ترتبط بالنظام العالمي القديم. ومن منظور روسي، ربما يمكن قول الشيء نفسه عن توسيع حلف الناتو، وهي مبادرة تقف على طرف نقيض بوضوح مع مقولة تشرشل، في الانتصار، شهامة. كما حكمت روسيا أيضاً على حرب العام ٢٠٠٣ في العراق، وتدخل الناتو العسكري في ليبيا في العام ٢٠١١ –الذي تم تنفيذه باسم الإنسانوية، لكنه سرعان ما تحول إلى هدف تغيير للنظام– بأنها أفعال تنطوي على سوء نية وغير متوافقة قانونياً مع مبادئ النظام العالمي كما تفهمها.

يعرض النظام الليبرالي علاماته الخاصة على التدهور؛ فالسلطوية والاستبدادية في صعود، وليس فقط في الأماكن الواضحة، مثل الصين وروسيا، وإنما أيضاً في الفلبين، وتركيا، وأوروبا الشرقية. وقد نمت التجارة العالمية، لكن الجولات الأخيرة من التجارة انتهت من دون اتفاق، وأثبتت منظمة التجارة العالمية أنها غير قادرة على التعامل مع التحديات الراهنة الأكثر إلحاحاً، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية وسرقة الملكية الفكرية. كما تتصاعد مشاعر الاستياء من استغلال الولايات المتحدة للدولار في فرض العقوبات، وكذلك حال المخاوف بشأن مراكمة أميركا للديون.

الآن، ليس لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أي أهمية تذكر بالنسبة لمعظم الصراعات في العالم، وقد فشلت الترتيبات الدولية بشكل أكثر عمومية في مواجهة التحديات المرتبطة بالعولمة. ويقل شبه تكوين مجلس الأمن باطراد بأي توزيع حقيقي للسلطة. وقد أعلن العالَم نفسه على الملأ مناهضاً للإبادة الجماعية، وأكد على الحق في التدخل عندما تفشل الحكومات في الوفاء بمسؤولية حماية مواطنيها، لكن هذه الأقوال لم تُترجم إلى أفعال.

وتسمح معاهدة عدم الانتشار النووي لخمس دول فقط بأن تمتلك أسلحة نووية، لكن هناك الآن تسع دول تفعل (وأخريات كثيرات يمكن أن يتعقبن خطاها إذا ما اخترن ذلك). والاتحاد الأوروبي، الذي يشكل أكثر الترتيبات الإقليمية أهمية بما لا يقاس، يكافح الآن مع الخروج البريطاني والنزاعات حول الهجرة والسيادة. وفي كل أنحاء العالم، تقاوم الدول بازدياد أسبقية الولايات المتحدة.

**تحولات السلطة**

لماذا يحدث كل هذا؟ من المفيد النظر وراء إلى خبرة الأفول التدريجي لتوافق أوروبا. وقد ناضل النظام العالمي اليوم للتكيف مع انتقالات القوة: صعود الصين، وظهور العديد من القوى المتوسطة (إيران وكوريا الشمالية، على وجه الخصوص)، والتي ترفض عناصر مهمة من النظام، وصعود اللاعبين من غير الدول (من كارتيلات المخدرات إلى الشبكات الإرهابية) التي يمكن أن تشكل خطراً كبيراً في داخل الدول وفيما بينها.

كما تغير السياق التكنولوجي والسياسي بطرق مهمة أيضاً. وقد خلّفت العولمة آثاراً مزعزعة للاستقرار، والتي تراوحت بين التغير المناخي وانتشار التكنولوجيا إلى أيدٍ أكثر بكثير من أي وقت مضى، بما في ذلك طائفة من المجوعات والناس العاكفين على تعطيل النظام. وازدادت النزعات القومية والشعبوية –نتيجة لتزايد عدم المساواة داخل البلدان، والاختلال المتصل بالأزمة المالية للعام ٢٠٠٨، وفقدان الوظائف الناجم عن تغيرات التجارة والتكنولوجيا، وزيادة تدفقات المهاجرين واللاجئين، وقوة وسائل التواصل الاجتماعية في نشر الكراهية.

في الأثناء، أصبح فن الإدارة والحكم نادراً إلى حد كبير. وفشلت المؤسسات في التكيف. لن يقوم أحد اليوم بتصميم مجلس أمن في الأمم المتحدة يمكن أن يشبه بأي شكل المجلس الحالي؛ ومع ذلك، فإن إجراء إصلاح حقيقي يبدو مستحيلاً، بما أن أولئك الذين سيفقدون النفوذ يحولون دون حدوث أي تغييرات. والمحاولات المبذولة لبناء أطر فاعلة للتعامل مع تحديات العولمة، بما فيها التغير المناخي والهجمات السيبرانية، تلاشت سريعاً. والأخطاء في داخل الاتحاد الأوروبي –بالتحديد، قرارات اعتماد عملة موحدة من دون إنشاء سياسة مالية موحدة أو اتحاد مصرفي، والسماح بهجرة غير محدودة تقريباً إلى ألمانيا– صنعت رد فعل ارتدادي قوي ضد الحكومات القائمة، والحدود المفتوحة، بل وحتى الاتحاد الأوروبي نفسه.

من جهتها، قامت الولايات المتحدة بتجاوزات مكلفة في محاولاتها إعادة تشكيل أفغانستان، وغزو العراق، والسعي إلى تغيير النظام في ليبيا. لكنها تراجعت عن صيانة النظام العالمي –وفي حالات معينة كانت مذنبة بنكوص مكلف أيضاً. وفي معظم الحالات، لم يكن تردد الولايات المتحدة في العمل يتعلق بقضايا جوهرية بقدر ما تعلق بقضايا هامشية استبعدها القادة باعتبار أنها لا تستحق التكاليف، مثل الصراع في سورية؛ حيث فشلت الولايات المتحدة في الاستجابة بشكل يعتد به عندما استخدمت سورية الأسلحة الكيميائية أول الأمر، أو في أن تفعل المزيد لمساعدة الجماعات المناهضة للنظام. وقد زاد هذا التردد من نزوع الآخرين إلى تجاهل المخاوف الأميركية والتصرف بشكل مستقل. ويشكل التدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية إحدى الحالات. كما يجب النظر إلى أعمال روسيا في سورية وأوكرانيا أيضاً في هذا الضوء؛ ومن الملفت للانتباه أن القرم آذنت أيضاً بالنهاية الفعلية لتوافق أوروبا وأشرت على نكسة دراماتيكية للنظام الحالي. وقد تضاعفت

الشكوك في الموثوقية الأميركية في عهد إدارة ترامب، بفضل انسحاب الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات الدولية ونهجها المشروط تجاه ما كان ذات مرة التزامات لم تكن قابلة للانتهاك تجاه التحالف الأميركي في أوروبا وآسيا.

**إدارة التدهور**

بالنظر إلى هذه التغيُّرات، سوف تكون إعادة بعث النظام القديم مهمة مستحيلة. كما سيكون أي جهد في هذا الإطار غير كافٍ أيضاً، بالنظر إلى صعود تحديات جديدة. وبمجرد الاعتراف بذلك، فإن التدهور المطول لتوافق أوروبا ينبغي أن يعمل كدرس وتحذير.

سوف تعني استجابة الولايات المتحدة لهذا التحذير تقوية عناصر معينة من النظام القديم واستكمالها بالتدابير التي تستجيب لديناميات تغير مراكز القوة والمشكلات العالمية الجديدة. وسيكون على الولايات المتحدة أن تدعم اتفاقيات الحد من المسلح وعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتقوية تحالفاتها في أوروبا وآسيا؛ ودعم الدول الضيفة التي لا تستطيع مواجهة الإرهابيين والكارتيلات والعصابات؛ ومكافحة تدخل القوى الاستبدادية في العمليات الديمقراطية. ومع ذلك، يجب عليها أن لا تتخلى أيضاً عن محاولة إدماج الصين وروسيا في العناصر الإقليمية والعالمية للنظام. وسوف تتضمن مثل هذه الجهود مزيجاً من التسويات، والحوافز، والردّ. وينبغي أن لا يكون الحكم بأن فشل محاولات إدماج الصين وروسيا في معظم الأحيان هو الأسس التي يُبنى عليها رفض الجهود المستقبلية، حيث سيعكس مسار القرن الحادي والعشرين، بقدر غير قليل، ما تسفر عنه هذه الجهود.

كما تحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى مد اليد والتواصل مع الآخرين لمعالجة مشاكل العولمة، وخاصة تغير المناخ، والتجارة والعمليات السيبرانية. وسوف تتطلب هذه الشؤون ليس إحياء النظام القديم، وإنما بناء واحد جديد. ويجب أن تكون الجهود للحد من التغير المناخي والتكيف معه أكثر طموحاً. وينبغي إصلاح منظمة التجارة العالمية للتعامل مع أنواع القضايا التي يثيرها استيلاء الصين على التكنولوجيا، والمواد القانونية المتعلقة بتقديم الإعانات للشركات المحلية، واستخدام الحواجز غير الجمركية أمام التجارة. وهناك حاجة إلى وضع قواعد طريق لتنظيم الفضاء الإلكتروني. ومعاً، تبدو هذه المطالب بمثابة دعوة إلى تأسيس توافق جديد معاصر. وهي دعوة طموحة، لكنها ضرورية.

يجب على الولايات المتحدة أن تظهر ضبط النفس وأن تستعيد درجة من الاحترام في سبيل استعادة سمعتها كفاعل حميد. وسوف يتطلب ذلك بعض الافتراقات الحادة عن الطريقة التي مورست بها السياسة الخارجية الأميركية في السنوات الأخيرة: كبداية، الكف عن غزو البلدان الأخرى بتهور وعدم تسليح السياسة التجارية الأميركية من خلال الاستخدام المفرط للعقوبات والتعريفات. ولكن، وقبل أي شيء آخر، تحتاج المعارضة الأميركية الحالية التلقائية لتعددية الأطراف إلى إعادة تفكير. ولا شك في أن انحلال نظام عالمي ببطء هو شيء؛ وأخذ البلد الذي كانت له اليد الطولى في بنائه زمام المبادرة في تفكيكه هو شيء آخر تماماً.

يتطلب كل هذا أيضاً أن تقوم الولايات المتحدة بترتيب بيتها الخاص أيضاً –بتخفيض الديون الحكومية؛ وإعادة بناء البنية التحتية؛ وتحسين التعليم العام؛ وزيادة الاستثمار في شبكة الأمان الاجتماعي؛ واعتماد نظام هجرة

ذكي يسمح للأجانب الموهوبين بالقدوم والبقاء؛ ومعالجة الخلل الوظيفي السياسي عن طريق جعل التصويت أقل صعوبة، وإبطال الغش من خلال إعادة توزيع المناطق الانتخابية بطريقة عادلة. ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تعزز النظام في الخارج بفعالية إذا كانت منقسمة في الداخل، ومنصرفة الانتباه بفعل مشكلاتها المحلية، ومفتقرة إلى الموارد.

تبدو البدائل عن نظام عالمي محدَّث ومدعوم من الولايات المتحدة غير مرجحة، أو غير جذابة، أو كلا الأمرين. وعلى سبيل المثال، سوف يكون نظام بقيادة صينية واحداً غير ليبرالي، موسوم بالنظم السياسية المحلية الاستبدادية واقتصادات الدولة التي تفرض ضريبة على حفظ الاستقرار المحلي. وسوف تكون هناك عودة إلى مناطق النفوذ؛ حيث تحاول الصين الهيمنة على إقليمها، فيما يرجح أن يسفر عن صدامات مع القوى الإقليمية الأخرى، مثل الهند واليابان وفيتنام، التي ربما تعمد إلى مضاعفة بناء قواتها العسكرية التقليدية –أو حتى النووية.

وسوف يكون نظام ديمقراطي جديد من طراز قائم على القواعد، والذي تقوده القوى المتوسطة في أوروبا وآسيا – بالإضافة إلى كندا– مهما كان مفهومه جذاباً، مفتقراً ببساطة إلى القدرة العسكرية والإرادة السياسية المحلية ليقطع شوطاً بعيداً بما يكفي. وسوف يكون أحد البدائل الأكثر احتمالاً هو عالَم مع القليل من النظام –عالم موسوم بفوضى أعمق. وسوف تكسب الحمائية، والقومية والشعبوية، بينما ستخسر الديمقراطية. وسوف يصبح الصراح داخل الحدود وعبرها أكثر شيوعاً، وسوف تزداد المنافسة بين القوى العظمى. وسوف يتعرض التعاون في مواجهة التحديات العالمية إلى الإعاقة. وإذا بدت هذه الصورة مألوفة، فذلك لأنها تستجيب باطراد لكيفيات العالَم كما هو اليوم.

يمكن لتدهور نظام عالمي أن يضع قيد الحركة اتجاهات تنذر بالكارثة. وقد اندلعت الحرب العالمية الأولى بعد نحو ٦٠ عاماً من توافق أوروبا، واندلعت –بكل ما ينطوي عليه ذلك من المقاصد والأغراض– في منطقة القرم. ويشبه ما نشهده اليوم أواسط القرن التاسع عشر بطرق كثيرة: أن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية –ما بعد الحرب الباردة، لا تمكن استعادته، لكن العالم لم يصل بعد إلى حافة مواجهة أزمة منهجية. وقد حان الوقت الآن للتأكد من أن لا تتحقق مثل هذه الأزمة أبداً، سواء كان ذلك نتيجة انهيار في العلاقات الأميركية الصينية، أو صدام مع روسيا، أو اندلاع حريق في الشرق الأوسط، أو التأثيرات المتراكمة لتغير المناخ. ولعل الأخبار الجيدة هي أنه من البعيد كل البعد عن الحتمية أن العالم سيصل في النهاية إلى كارثة؛ والأخبار السيئة هي أن من البعيد كل البعد عن اليقين أنه لن يفعل.

---

*نشر هذا المقال تحت عنوان: How a World Order Ends: And What Comes in Its

## مستقبل القوة الأميركية

**إيشان ثارور . واشنطن بوست وبلومبيرج نيوز سيرفس . ٢٠١٩/١/٣٠**

ترامب جاء إلى السلطة واعداً بزعزعة القواعد القديمة على الساحة العالمية، إذ قال إنه عاقد العزم على إصلاح النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن جهود البيت الأبيض في الخارج – مثل رفض اتفاق باريس للمناخ، وشن الحروب التجارية، والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، والتقليل المستمر من شأن الحلفاء– أقلقت الأوساط السياسية في واشنطن بقدر ما أزعجت شركاء أميركا في الخارج.

والأكيد أن النقاشات حول أفول نجم الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة للعالم هو سابق زمنياً لترامب، ولكن عامين من رئاسته التي تميزت بالاضطراب زادت من قلق واشنطن بشأن مستقبل القوة الأميركية، وكيف ينبغي لأميركا أن تسعى لتزعم كوكب أكثر انقساماً – أو ما إن كان ينبغي لها أن تحاول ذلك أصلاً.

«إنها حقيقة تاريخية كون الدول والإمبراطوريات العظمى لديها بداية ونهاية»، يقول جيمس جونس، وهو جنرال أميركي متقاعد، ومستشار سابق للرئيس باراك أوباما في شؤون الأمن القومي، والرئيس المنتهية ولايته للمجلس الأطلسي، متحدثاً في واشنطن خلال منتدى استضافه المركز البحثي الذي يقوده.

ويضيف قائلاً: «هناك اعتقاد ساذج في بلدنا مفاده أن ثمة نوعاً من القدر، وأن صدارة الولايات للمتحدة وتفوقها مضمونان للأبد، ولا أعتقد أن هذا هو واقع الحال».

ولهذا الغرض، يخطط «المجلس الأطلسي»، وهو منظمة تسعى لدعم الزعامة الأميركية والحفاظ عليها، لدراسة مجموعة جديدة من المبادئ للحفاظ على «النظام القائم على القواعد» – وهي عبارة مهذبة كثيراً ما تُستخدم لشرح الوضع الراهن الذي وضعته الولايات المتحدة قبل أكثر من نصف قرن. إنه يريد «إعادة تنشيط» هذا النظام، و«الدفاع عنه»، ليس فقط من القوة المتزايدة للصين، ولكن أيضاً إزاء الأجندة القومية والحمائية الخاصة لترامب وأمثاله. في منتدى «المجلس الأطلسي»، خيّم شبح الصين على الأشغال بشكل واضح. فقد عبّر الأميرال «مايكل رودجرز»، وهو رئيس سابق لوكالة الأمن القومي، عن تخوفه من أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة بخصوص القدرات على شن حرب إلكترونية. ووصف السيناتورُ «الجمهوري» توم كوتون، وهو شخصية موالية لترامب إلى حد كبير، الصين على أنها «خصم فريد في العالم». وإذا كانت آراء «كوتون» المتشددة بخصوص إيران قد أكسبته عدة منتقدين، فإنه لا يوجد مشرّعون كثر على الجانب الآخر داخل المجلس ممن يختلفون معه تجاه بكين.

كون الولايات المتحدة مقبلة، على نحو لا مناص منه تقريباً، على مواجهة مع الصين ينبغي أن يكون مبعث قلق، تقول «إيما آشفورد»، و«تريفور ثرال» من معهد «كاتو»، فـ«التوافق المتزايد بشأن الصين يبعث على القلق. وبعد تحديد الصين باعتبارها التحدي الاستراتيجي الأكبر لأميركا، فإن أياً من الحزبين لم يحدد هدفاً واضحاً»، كما كتبت «آذفورد» و«ثرال». «ولا أوضح كيف من شأن مقاربة جديدة تجاه الصين أن توفّر أساساً

لرؤية أوسع للسياسة الخارجية الأميركية... ولهذا، فإن خطر تحقيق النبوءة بخصوص الصين – من خلال مواجهة من دون هدف – هو حقيقي».

بعض المحللين يشبّهون اللحظة المحمومة الحالية بفترة مبكرة من المشهد السياسي العالمي إبان القرن التاسع عشر، عندما دخلت القوى الإمبريالية والصناعية الأوروبية في تحالفات رمت بالعالم في حرب في النهاية.

فـ«ما نراه اليوم يشبه منتصف القرن التاسع عشر إلى حد كبير: فنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة لا يمكن إعادته. ولكن العالم ليس على شفا أزمة (نظام) بعد»، كما يكتب ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية. تلك الأزمة حلت قبل قرن. وهذه المرة، ما زالت المجموعة الحالية من السياسيين الأميركيين (بمن فيهم ترامب) تستطيع تجنب الكارثة.

ويضيف هاس قائلاً: «اليوم علينا أن نحرص على عدم حدوث الكارثة، أكانت جراء انهيار في العلاقات الأميركية– الصينية، أو اشتباك مع روسيا، أو تفجر للوضع في الشرق الأوسط، أو التأثيرات المتراكمة لتغير المناخ»، مضيفاً «الخبر السار هو أنه ليس قدراً مقدراً أن يصل العالم إلى كارثة في الأخير، والخبر المحزن هو أنه من غير المؤكد ألا يصل إليها».